



المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية - مفتاح

مخرجات ومدخلات مؤتمر:

"التشاركية والتكاملية كاستراتيجية إدارة حكم في ظل
الأزمات- نحو بوصلة وطنية موحدة"

الأربعاء (11 شباط فبراير 2026)



خلال مؤتمر نظمته "مفتاح" في رام الله وغزة الدعوة إلى تبني الحكم التشاركي التكاملي سياسة عامة للمرحلة وإطاراً وطنياً جامعاً

نظمت المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح" مؤتمراً بعنوان "التشاركية والتكاملية كاستراتيجية إدارة حكم في ظل الأزمات- نحو بوصلة وطنية موحدة"، الأربعاء (11 فبراير/ شباط 2026)، وذلك في مدينة رام الله بالتزامن مع غزة عبر تقنية "زوم"، بمشاركة واسعة من ممثلي الجهات الحكومية، والهيئات المحلية، ومؤسسات المجتمع المدني، واللجان الشعبية، والباحثين والأكاديميين، وبحضور ممثلين عن مؤسسات دولية.

ناقش المؤتمر ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من استهداف لوجوده وقدرته على البقاء والصمود، في ظل حرب الإبادة على قطاع غزة، وتساعد سياسات الاستيطان والتهجير في الضفة الغربية، بما فيها القدس، مؤكداً أن هذه الأزمات المركبة كشفت تراجع فعالية البنى المؤسسية الفلسطينية، وحدود النموذج المركزي في إدارة الحكم، وعجزه عن الاستجابة المنفردة لاحتياجات المجتمع وحماية النسيج الاجتماعي.

وأكد المشاركون أن التشاركية والتكاملية بين الحكومة والمجتمع المدني والهيئات المحلية واللجان الشعبية لم تعوداً خياراً إدارياً أو تحسيناً إجرائياً، بل ضرورة وطنية وبنوية لضمان الصمود، وتعزيز القدرة على إدارة الأزمات، والحفاظ على وحدة المجتمع والجغرافيا الفلسطينية في مواجهة الهجمة الاستعمارية المتصاعدة.

وأشاروا إلى أن غياب المجلس التشريعي يدفع مؤسسات المجتمع المدني إلى المبادرة إلى التفكير في السياسات العامة، والمساهمة في بلورة تصورات للحكم، وتقديم بدائل عملية تعزز الوحدة الوطنية، وتعيد تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع على أسس تشاركية وتكاملية.

وشددوا على أن التجربة الميدانية في الضفة الغربية وقطاع غزة أثبتت أن الهيئات المحلية واللجان الشعبية والمؤسسات القاعدية لعبت دوراً محورياً في حماية المواطنين وتوفير الخدمات الأساسية في لحظات انهيار القدرة الحكومية، وأن تجاهل هذه الأدوار أو احتواءها إدارياً يفاقم الهشاشة بدل الحد منها.

د. تحرير الأعرج

المديرة التنفيذية للمبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي
والديمقراطية "مفتاح"



هذه المرحلة تعكس حجم الجريمة الواقعة علينا لكنها كشفت أيضاً فجواتنا البنيوية وحدود نماذج إدارة الحكم القائمة

”

الكلمة الافتتاحية للمديرة التنفيذية للمبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح" د. تحرير الأعرج:

السيدات والسادة، الحضور الكريم، من المؤسسات الرسمية الفلسطينية، رئاسة الوزراء، الوزارات الفلسطينية، مؤسسات المجتمع المدني، الاتحادات والهيئات الأهلية، المحافظات والبلديات، الهيئات الدولية والهيئات الدبلوماسية، كلٌّ باسمه ولقبه. بالنيابة عن المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح)، أرحب بكم وبكن جميعاً في هذا اللقاء المهم الذي ينعقد تحت عنوان: "التشاركية والتكاملية كاستراتيجية إدارة حكم في ظل الأزمات.. نحو بوصلة وطنية موحدة".

نجتمع اليوم في أحلك الأوقات والظروف التي يعيشها شعبنا الفلسطيني في ظل سياق كولونيالي إحلالي، يتعرض فيه شعبنا يومياً لحملة منظمة وممنهجة هدفها محو الوجود وتفكيك مقومات الحياة على أرضنا الفلسطينية.

وجودكم هنا اليوم، في هذه اللحظة تحديداً، ليس تفصيلاً عابراً في جدول مليء بالأحداث، بل هو موقف بحد ذاته؛ موقف أخلاقي وسياسي ووطني يؤكد أن التفكير في إدارة الحكم وفي كيفية تنظيم شؤوننا العامة في ظل الأزمات ليس ترفاً فكرياً، بل ضرورة، ضرورة وطنية ملحة، ومحاولة واعية لاستعادة المعنى والمسؤولية في زمن يراد لنا فيه أن نفقدها. نقف اليوم أمام واقع قاسٍ لم يعد يمسه فئة دون أخرى، ولا منطقة دون أخرى.

ما يمر به شعبنا لم يعد حدثاً طارئاً ننتظر انقضاءه، بل حالة ممتدة تُدار -أو تُترك أحياناً- بلا إدارة فاعلة، وتنعكس على حياة الناس اليومية في بيوتهم، وتنعكس على حياة الناس اليومية في بيوتهم ومخيماتهم وقراهم ومدنهم. هذه التجربة القاسية تختبر قدرتنا ليس فقط على الصمود، بل على إدارة الحكم في ظروف الأزمات والطوارئ، وعلى حماية المجتمع دون تعريضه لمزيد من الاستنزاف ودون التفريط بكرامته وحقوقه.

لقد كشفت هذه المرحلة ليس فقط حجم الجريمة الواقعة علينا، لكنها كشفت أيضاً فجواتنا البنيوية وحدود نماذج إدارة الحكم القائمة، حين تُختزل في المركزية، أو حين تُدار الأزمات بعقلية الإطفاء المؤقت، لا بعقلية الحماية والتخطيط والاستدامة. كثيرون منا يعرفون هذا من التجربة المباشرة، من العمل الميداني، ومن محاولات إدارة شؤون الناس في ظل غياب التنسيق، أو تأخر الاستجابة، أو تعقد القيود السياسية والمالية والأمنية.

وفي خضم هذا الواقع، برزت حقيقة لا يمكن تجاهلها: حين يُترك المجتمع الفلسطيني وحيداً يدفع ثمناً باهظاً، لكن حين تتأسس إدارة الحكم على التشاركية وعلى التكامل بين الأدوار، يصبح المجتمع الفلسطيني أكثر قدرة على الاحتمال، وأكثر قدرة على الحياة والصمود.

ورأينا أيضاً ذلك في المخيمات، وفي القرى المهمشة، وفي المدن المحاصرة بالسياسات والقرارات، حين شكلت اللجان الشعبية والبلديات والمبادرات القاعدية والأطر الشبابية والنسوية خطوط الدفاع الأولى عن المجتمع؛ لا بوصفها بديلاً عن أحد، بل بوصفها جزءاً أصيلاً من منظومة إدارة الحكم في ظل الأزمات.

نحن هنا اليوم لأننا نؤمن أن الصمود ليس شعاراً، بل نتاج إدارة حكم رشيدة قائمة على التنظيم والتعاون والتكامل وتوزيع الأدوار بعدالة ومسؤولية.

نؤمن أن الحماية لا تُبنى فقط عبر القرارات، بل عبر الثقة؛ الثقة بين الناس ومؤسسات الحكم، وبين المجتمع ومن يُفترض بهم إدارة شؤونه العامة، وحين تتآكل هذه الثقة، تصبح أي منظومة حكم مهما بدت قوية شكلياً، هشة أمام أول اختبار حقيقي.

ينعقد هذا المؤتمر ليس لتبادل الاتهامات أو لتجميل الواقع، بل لفتح مساحة وطنية صادقة نعيد فيها طرح أسئلة جوهرية حول إدارة الحكم في ظل الأزمات: كيف ندير شؤوننا العامة في الأوقات العصيبة؟ كيف نحمي المجتمع الفلسطيني دون تحميله أعباءً إضافية؟ وكيف يمكن للأدوار المختلفة (الرسمية، والمحلية، والمجتمعية) أن تتكامل ضمن رؤية واحدة بدلاً من أن تتصادم أو تتنافس؟

وفي هذا السياق، لا يمكن تجاهل حقيقة سياسية أساسية، وهي غياب المجلس التشريعي الفلسطيني، وما يعنيه ذلك من فراغ رقابي وتشريعي في لحظة وطنية حرجة.

ومن هذا المنطلق، يأتي هذا المؤتمر كمنصة وطنية مسؤولة تسعى إلى فتح نقاش عام حول استراتيجية إدارة الحكم، وحول السياسات العامة، وحول أدوار الفاعلين المختلفين، بوصف هذا النقاش ضرورة حتمية لا بديلاً عن المؤسسات المنتخبة، بل محاولة لحماية المجال العام من الجمود، والإبقاء على قضايا الحكم العام وإدارته حاضرة في الوعي الوطني.

لقد آمننا دوماً في المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح" بأن المجتمع المدني ليس طرفاً هامشياً في معادلة الحكم ولا بديلاً عن الدولة، بل شريكاً أصيلاً في إدارة الحكم وفي حماية النسيج الوطني الاجتماعي وتعزيز الصمود. آمننا بأن البلديات، واللجان الشعبية، والمبادرات القاعدية، والشباب، والنساء، ليسوا فقط مستجيبين للأزمات، بل فاعلون أساسيون في صياغة الحلول إذا ما أُدرجت أدوارهم وأولوياتهم ضمن رؤية وطنية تشاركية وتكاملية لإدارة الحكم.

نريد لهذا المؤتمر أن يكون مساحة إنصات حقيقية، وحواراً شجاعاً مسؤولاً، لا يخشى مساءلة السياسات ولا التوقف عند مكامن الخلل في إدارة الحكم، وفي الوقت نفسه يحتفي بما أنجز ويستخلص الدروس والعبر، ويفتح الباب أمام مسارات أكثر عدلاً، وأكثر إنسانية، وأكثر قدرة على حماية المجتمع في ظل الأزمات المتعاقبة.

ولهذا، فإن مؤتمرنا سيطرح فكرة سيتم نقاشها حول إدارة الحكم التشاركي، وسيتم نقاشها بشكلٍ معمّق في جلساتٍ أخرى -لضيق الوقت- تكون محكومةً بحوارٍ فعالٍ ناشطٍ ومسؤولٍ بشكلٍ وطني.

إن انعقاد هذا المؤتمر بالتوازي بين رام الله وقطاعنا الحبيب ليس تفصيلاً لوجستياً، بل رسالة سياسية وأخلاقية تؤكد الكيانية الفلسطينية، كما تؤكد أن وحدة التفكير في إدارة الحكم لا تقل أهمية عن وحدة المعاناة، وأن التشاركية والتكاملية في الحكم يمثلان مدخلاً أساسياً لإعادة بناء الثقة وتصويب العلاقة بين المواطن والمؤسسة في لحظةٍ تتعرض فيها الجغرافيا والنسيج الاجتماعي لمحاولات تفتيتٍ ممنهجة.

وجودكم معنا اليوم يعزز إيماننا بأن هذا الحوار ممكن، وبأن إدارة الحكم التشاركية والتكاملية ليست فكرة مثالية بعيدة، بل خيار واقعي يمكن البناء عليه، إذا توفرت الإرادة والصدق والاستعداد لتحمل المسؤولية المشتركة.

مرة أخرى، أرحب بكم وبكنّ، وأتقدم بجزيل الشكر لحضوركم ومشاركاتكم بخبراتكم، فلنعمل معاً لا من أجل البقاء وما بعد البقاء، بل من أجل بناء مستقبلٍ عادلٍ مستدامٍ وحرٍّ لشعبنا الفلسطيني.

وننتقل الآن لبدء أعمال المؤتمر، آمليين منكم ومنكنّ المشاركة الفاعلة والانخراط الصادق المسؤول في النقاشات، بما يساهم في إثراء هذا الحوار الوطني، والخروج برؤى ومقترحاتٍ عمليةٍ تعزز التشاركية والتكامل في إدارة الحكم، وتدعم صمود مجتمعنا وحماية نسيجه المجتمعي. ودمتم سالمين، وشكراً.

د. عزمي الشعيبي

عضو مجلس إدارة مؤسسة "مفتاح" ومستشار مجلس إدارة ائتلاف "أمان"



نحو سياسة حكم وطني تشاركي تكاملي في زمن الاستهداف الوجودي

”

كلمة عضو مجلس إدارة "مفتاح"، د. عزمي الشعيبي، في فقرة الافتتاح:

السيدات والسادة..

مؤسسات الدولة والمجتمع المدني (عموميّ المجال العام في فلسطين)؛ المؤسسة الرسمية من جهة، والطاقة المجتمعية المدنية، بما فيها القوى السياسية، من جهةٍ أخرى.

ما نواجهه اليوم ليس "أزمة إدارة"، بل مرحلة استهداف وجودي: تستهدف فكرة الدولة، ومعنى تقرير المصير، وحدود الفعل السياسي الفلسطيني، وتستههدف -قبل ذلك كله- قدرتنا على البقاء والصمود بوصفنا شعباً له حقوق وطنية وهوية ومؤسسات.

الكلام عن مراجعة واقع سياسة إدارة الحكم ليس أمراً فنياً أو تنظيمياً في تنفيذ هذه السياسة، بل تغيّر هيكل في استراتيجية إدارة الحكم، بسبب تغيير أولوية عمل السلطة من استكمال بناء مؤسسات الدولة إلى أولوية التصدي والاعتراض للمشروع الإسرائيلي الحالي، الذي يستهدف حسم الصراع، وسلب حق الشعب الفلسطيني في مقاومة المشروع الإسرائيلي، وجعل فكرة تحقيق الدولة غير ممكنة التحقيق.

إن الفكرة التي نطرحها للنقاش والحوار محاولة للإجابة عن سؤال معياري: كيف نحكم أنفسنا ونحن تحت هجوم؟ وكيف نحمي المجتمع ونصون وحدته المؤسسية والسياسية دون أن نحول القضية الوطنية إلى مجرد ملف خدمات؟ للإجابة عن هذا السؤال مطلوب التوافق على سؤال ضروري: ماذا يريد المشروع الصهيوني في هذه المرحلة؟

نحن في مرحلة يقودها ائتلاف يميني يهودي متطرف، يعلن صراحةً أنه يريد:

1. هزيمة معنى المقاومة وحق تقرير المصير سياسياً وأخلاقياً وقانونياً.
2. جعل قيام الدولة الفلسطينية "غير قابل للتحقيق" عبر الوقائع: الاستيطان، الفصل، تفكيك المجال العام، خلق سلطات أمر واقع متجاوزة، لا سلطة وطنية جامعة.
3. استمرار تدمير غزة أو إفراغها من شروط الحياة، بحيث تصبح "غير صالحة للبقاء"، أو تدفع دفعاً إلى مسارات تهجير بأي اسم وبأي ذريعة.
4. وفي الضفة: تصعيد اعتداءات المستوطنين والتغول على الأرض، وإغلاق وتقسيم الجغرافيا.
5. وجود سلطة ضعيفة وعاجزة عن تأمين الاحتياجات والأمن والأمان (فقدان الأمان والأمل ودفع الفلسطيني إلى البحث عن الخلاص بالحلول الفردية وعلى رأسها الهجرة).

أي أننا أمام تهديد وجودي، وخطر فقدان البقاء بمكوناته وتعبيراته المختلفة. أمام هذا الواقع ما هي استراتيجيتنا وأولوياتنا للدفاع والتصدي لهذه المخاطر؟ وكيف ندير الحكم ونحدد الأولويات؟

في هذه المرحلة أولوياتنا إدارة صراع من أجل البقاء: هذا جوهر استراتيجيتنا. ونطرح أو نوصي بـ:

1. تركيز عمل الحكومة، واستخدام الموارد المتاحة، وتأمين الخدمات الأساسية بعدالة وشمولية، لأن البقاء يبدأ من الماء والدواء والتعليم والحماية الاجتماعية.
2. المحافظة على الهوية الجمعية والوطنية والمؤسسية، لأن المجتمع بلا مؤسسات موحدة يصبح سهل التفكيك.
3. حماية المجتمع ومنع التهجير والتصدي له، لأن التهجير مشروع سياسي صهيوني ما زال مفتوحاً وقائماً.
4. تثبيت حق تقرير المصير وإقامة الدولة بوصفه الإطار الناظم، لا شعاراً للاستهلاك.
5. تثبيت حق الدفاع عن النفس/ حماية المجتمع ضمن فهم يركز على حماية الناس من تغول المستوطنين ومنظومات العنف، وعلى صون المجال العام من الانهيار.
6. تعزيز التضامن الدولي بوصفه رافعة سياسية وأخلاقية، لا حملة علاقات عامة.

وهذه الأولويات لن تنجح الحكومة في تحقيق أهدافها في واقع الأزمة المالية والحصار الإسرائيلي، بالاعتماد على سياسة مركزية شديدة وحدها. تحتاج إلى سياسة تشاركية تكاملية تحوّل المجتمع إلى شريك، لا إلى متلقٍ، وتحوّل المؤسسات الرسمية والمجتمعية إلى شبكة وطنية متماسكة، لا إلى جزر منعزلة.

خلاصة الفكرة: التشاركية كسياسة حكم بديلة عن المركزية الشديدة

تبنى إدارة حكم وطني تشاركي- تكاملي: يحافظ على وحدة البنى المؤسسية بين الضفة وغزة، ويعتمد التشريعات الموحدة الفلسطينية كمرجعية، ويؤسس شراكة بين الرسمي والمجتمعي، ويوزع الأعباء على مكونات وشرائح المجتمع وفق القدرة والتحمل والعدالة، ويحافظ على أمن الناس والمجتمع، ويربط ذلك كله بشرعية وتمثيل سياسي.

التشاركية ليست إشراكاً شكلياً، بل سياسة حكم وطنية لإدارة الصمود ومنع التفكك والتهجير، دون نزع السياسة من القضية. مطلوب تبنيتها سياسةً عامةً شاملة وإطاراً مرجعياً لإدارة الحكم، يمكن تطوير تفاصيله لاحقاً؛ عبر نقاشاتٍ وحوارٍ وطنيٍ تشارك فيه القوى والفصائل الوطنية الفلسطينية.



ركائز "الحكم التشاركي- التكاملي" عملياً:

الركيزة الأولى: وحدة الإطار المرجعي- مؤسسات موحد وتشريعات موحدة

التشاركية لا تعني التفكيك، بل تحتاج "سقفاً وطنياً" واضحاً.

ولذا، الشرط الأول هو:

- المحافظة على البنى المؤسسية الموحدة للضفة وغزة كفكرة وكهدف.
- اعتماد التشريعات الموحدة كإطار مرجعي لكل من الضفة والقطاع: ليس لأن القانون يحل كل شيء، بل لأن التوحيد التشريعي يمنع تحويل الانقسام إلى نظامين قائمين بمرجعيتين مختلفتين.

التوحيد هنا ليس قراراً بيروقراطياً، بل موقف سياسي من مشروع التجزئة: (رفض أي صيغة تحوّل غزة والضفة إلى حالتين إداريتين منفصلتين) أو تنشئ تمثيلاً مجتزأً، أو تدخلنا في "تسويات حكم" بلا وحدة وطنية.

الركيزة الثانية: شراكة الرسمي- المجتمعي على قاعدة التكامل لا الاستبدال

نحتاج صيغة تجعل المجتمع المدني شريكاً في "الحكم" لا مجرد منقذٍ أو مراقبٍ من الخارج، دون أن يكون بديلاً عن المؤسسات العامة.

الشراكة المقصودة هنا هي شراكة تكامل:

- الرسمي مسؤول عن السياسات العامة والمعايير الوطنية وضمان الحقوق.
- المؤسسات المجتمعية شريك في تصميم الأولويات، وفي الوصول للمجتمعات، وفي الرقابة المجتمعية، وفي تعبئة الموارد والخبرات، والمساهمة في تقديم الخدمات الأساسية.

الغاية: توسيع قاعدة القرار، ومنع انهيار السلطة المركزية أو ابتزازها للضغوط الخارجية، فالمركز حين يكون وحده يصبح هدفاً أسهل للشلل السياسي والابتزاز المالي والضغط الخارجي.

الركيزة الثالثة: توزيع الأعباء وفق القدرة والتحمل والعدالة

في زمن الصراع، لا يكفي أن نقول "نقدم خدمات"، لأن الحصار يحد من القدرة المركزية على تأمين الاحتياجات الأساسية.

السؤال يصبح: من يتحمل العبء؟ ومن يحصل على الحق؟ وعلى أي معيار؟

سياسة الحكم التشاركي- التكاملية تقتضي وجود:

- معايير عدالة وشمولية في الوصول للخدمات الأساسية.
- توزيع الأدوار بين المركز والهيئات المحلية والقطاعات (المجتمعات المحلية).
- آليات واضحة للترتيب المسبق للتهيئة والاستجابة في حالات الطوارئ: من يقرر؟ من ينفذ؟ من يراقب؟ وكيف نمنع الازدواجية والوساطات والمحسوبية؟

وهنا يصبح "الحكم" جزءاً من معركة الصمود: العدالة في الخدمات تمنع التفكك الاجتماعي وتعزز التضامن المجتمعي، وتقلل قابلية المجتمع للابتزاز، وتغلق منافذ الفساد التي تتسع عادةً في الطوارئ وعند ندرة الموارد.

في هذه المرحلة أولوياتنا إدارة صراع من أجل البقاء: هذا جوهر استراتيجيتنا. ونطرح أو نوصي بـ:

1. تركيز عمل الحكومة، واستخدام الموارد المتاحة، وتأمين الخدمات الأساسية بعدالة وشمولية، لأن البقاء يبدأ من الماء والدواء والتعليم والحماية الاجتماعية.
2. المحافظة على الهوية الجمعية والوطنية والمؤسسية، لأن المجتمع بلا مؤسسات موحدة يصبح سهل التفكيك.
3. حماية المجتمع ومنع التهجير والتصدي له، لأن التهجير مشروع سياسي صهيوني ما زال مفتوحاً وقائماً.
4. تثبيت حق تقرير المصير وإقامة الدولة بوصفه الإطار الناظم، لا شعاراً للاستهلاك.
5. تثبيت حق الدفاع عن النفس/ حماية المجتمع ضمن فهم يركز على حماية الناس من تغول المستوطنين ومنظومات العنف، وعلى صون المجال العام من الانهيار.
6. تعزيز التضامن الدولي بوصفه رافعة سياسية وأخلاقية، لا حملة علاقات عامة.

وهذه الأولويات لن تنجح الحكومة في تحقيق أهدافها في واقع الأزمة المالية والحصار الإسرائيلي، بالاعتماد على سياسة مركزية شديدة وحدها. تحتاج إلى سياسة تشاركية تكاملية تحوّل المجتمع إلى شريك، لا إلى متلقٍ، وتحوّل المؤسسات الرسمية والمجتمعية إلى شبكة وطنية متماسكة، لا إلى جزر منعزلة.

خلاصة الفكرة: التشاركية كسياسة حكم بديلة عن المركزية الشديدة

تبنى إدارة حكم وطني تشاركي- تكاملي: يحافظ على وحدة البنى المؤسسية بين الضفة وغزة، ويعتمد التشريعات الموحدة الفلسطينية كمرجعية، ويؤسس شراكة بين الرسمي والمجتمعي، ويوزع الأعباء على مكونات وشرائح المجتمع وفق القدرة والتحمل والعدالة، ويحافظ على أمن الناس والمجتمع، ويربط ذلك كله بشرعية وتمثيل سياسي.

التشاركية ليست إشراكاً شكلياً، بل سياسة حكم وطنية لإدارة الصمود ومنع التفكك والتهجير، دون نزع السياسة من القضية. مطلوب تبنيتها سياسةً عامةً شاملة وإطاراً مرجعياً لإدارة الحكم، يمكن تطوير تفاصيله لاحقاً؛ عبر نقاشاتٍ وحوارٍ وطني تشارك فيه القوى والفصائل الوطنية الفلسطينية.



الركيزة الرابعة: حماية المجتمع ومنع التهجير- الحماية كوظيفة حكم

في ظل تغول المستوطنين وتهديدات الإخلاء والتوسع والاعتداءات، وفي ظل استمرار سياسة إسرائيل في استخدام فائض القوة ضد أبناء شعبنا في غزة، تصبح الحماية للناس والمجال العام وظيفة حكم وليست مجرد "حدث أمني".

وهنا يجب أن نكون واضحين:

نحن نؤكد حق الدفاع عن النفس/ حماية المجتمع، ليس كشعار، بل كالتزام سياسي وأخلاقي تجاه الناس، ويمكن ترجمة سياسة الحكم التشاركي- التكاملي عبر:

- توحيد الجهود الرسمية والأهلي في حماية المجتمعات والتجمعات المهددة.
- بناء منظومات استجابة مجتمعية: إسناد قانوني، توثيق، إنذار مبكر، دعم نفسي واجتماعي، خطوط حماية للخدمات وتدخلات طارئة تمنع تفريغ المناطق (مثل: مخيمات أو مواقع البدو أو المزارعين في الأغوار).
- تحويل منع التهجير إلى "أولوية تشغيلية" أثناء التخطيط و توزيع الموارد وتقديم الخدمات والحضور المؤسسي.

الركيزة الخامسة: تعزيز التضامن الدولي دون نزع السياسة من القضية

نحن نحتاج التضامن الدولي- ونحتاجه قوياً، لكن نحتاجه ضمن سردية واضحة:

- تضامن يدعم حق تقرير المصير وإقامة الدولة.
- تضامن يساند حماية المدنيين ومنع التهجير.
- تضامن لا يحوّل القضية إلى "ملف إنساني" منفصل عن الجذر السياسي.

ولذلك نرفض منطق "أعطونا خدمات مقابل الصمت السياسي"، ونرفض أي ترتيبات دولية تلتف على التمثيل الوطني، أو تنتج حلولاً إدارية تُدار من خارج الإدارة الفلسطينية.

الركيزة السادسة: التمثيل السياسي والديمقراطية

حين ندعو إلى الحكم التشاركي- التكاملي، فنحن ندعو عملياً إلى الديمقراطية بصيغتها الممكنة في زمن الصراع. الديمقراطية ليست صندوق اقتراع فقط، هي طريقة حكم تدار بها الأولويات العامة: تشرك الناس وممثلهم في تعريف ما هو "عاجل" وما هو "أهم"، وتلزم صانع القرار بأن يبرر اختياراته لا أن يفرضها، وتفتح قنوات رقابة واعتراض وشكاوى، وتضمن أن توزيع الأعباء والخدمات يتم بعدالة وشمولية لا بالوساطة أو الانتقائية.

ومن هنا، فالتشاركية التي نقترحها ليست مجاملة ولا اجتماعات بروتوكولية، ولا "استثناساً" بالرأي العام بعد اتخاذ القرار، بل هي آلية ديمقراطية مأسسة تمنع احتكار القرار في لحظة ابتزاز وضغط، وتُحصن الشرعية من مدخل المشروعية، وتبني الثقة التي من دونها لا يصمد مجتمع وتدار طوارئ.

وفي الوقت نفسه، الديمقراطية هي التي تمنح التشاركية معناها وحدودها: أن تكون مشاركة ممثلة لا انتقائية، ومساءلة حقيقية لا رمزية، وشفافية ضمن حدود السلامة، وكل ذلك تحت مرجعية وطنية موحدة تحمي وحدة الضفة وغزة، وتمنع تحويل التشاركية إلى تجزئة أو سلطات موازية.

بهذا المعنى، نحن لا نستبدل السياسة بالخدمات، ولا نعلق الشرعية بحجة الطوارئ، بل نبني شرعية ديمقراطية عملية تبقي القضية قضية حق وتمثيل وتقرير مصير، وتجعل إدارة الصمود جزءاً من مشروع الدولة، لا بديلاً عنه.



التوصية:

إذا كنا نريد أن نبلور مفهوم التشاركية والتكاملية من هذا المؤتمر بما هو عملي وقابل للمتابعة، فأقترح توصية واضحة من خمس نقاط:

1. تبني مبدأ "الحكم التشاركي- التكاملي" سياسةً عامةً للمرحلة: إطاراً وطنياً جامعاً لا خطة تنفيذية مغلقة.
2. التأكيد على وحدة البنى المؤسسية والتشريعية بين الضفة وغزة كمرجعية سياسية وقانونية، ورفض أي صيغ دائمة للتجزئة.
3. إقرار قاعدة الشراكة الرسمية- الأهلية في تخطيط الأولويات الطارئة وضمان الخدمات والرقابة المجتمعية، مع احترام الأدوار وعدم الاستبدال.
4. اعتبار حماية المجتمع ومنع التهجير وظيفه حكم مركزية تدار بتكامل رسمي/ أهلي، وبمنطقٍ حقوقي واضح.
5. تثبيت الخطوط الحمراء الوطنية: حق تقرير المصير والدولة، وحق حماية المجتمع، ورفض نزع السياسة من القضية، ورفض أي ترتيبات تُلغي التمثيل الوطني أو تُجزئه، مع تعزيز التضامن الدولي على هذا الأساس.

الأحزاب لا تقع "خارج" طرح الشراكة بين الرسمي والمجتمعي، بل هي الجهة الثالثة التي تجعل المشاركة سياسية وتمثيلية. الأحزاب والفصائل هي: الحامل السياسي للتمثيل والبرنامج والشرعية. عندما نقول شراكة بين الرسمي والمجتمعي لا نقصد شراكة تُفَرِّغ السياسة من مضمونها، فالأحزاب والقوى السياسية تقع في قلب هذا الطرح بوصفها حاملاً للتمثيل والبرنامج والشرعية.

فالتشاركية التي نريدها ليست إدارة خدمات فقط، بل سياسة حكم تربط الصمود اليومي بالمشروع الوطني: تمنع التجزئة، وتُحافظ على وحدة المرجعية المؤسسية بين الضفة وغزة، وتُبقي القضية قضية حق تقرير مصير لا ملفاً إنسانياً. لهذا ندعو إلى تشاركية مأموسة تُحدّد دور كل طرف: الرسمي للتنفيذ، والأهلي للرقابة والوصول والحماية الاجتماعية، والأحزاب لصناعة التوافق والبرنامج والمساءلة- ضمن قواعد شفافة تمنع المحاصصة، وتمنع احتكار القرار.

أين تقع الأحزاب داخل الطرح؟

الأحزاب: بعضها قد يكون مشارك في الحكم من خلال قيادة أو مشاركة في الحكومة أو مؤسساتها، أو منخرطاً في إدارة العديد من المؤسسات المجتمعية المتنوعة، مثل: الهيئات المحلية والنقابات المهنية والعمالية والاتحادات الجماهيرية والقطاعية والمنظمات الأهلية والاتحادات الجماعية الخيرية والشبابية والنسائية والمعلمين والأكاديميين. هذه الآلية من المشاركة لا تمنع إدارة الخدمات بمضمون وطني، بل تحفزها.

ما دور الأحزاب؟

تمارس الأحزاب دورها عبر ممثليها في المؤسسات العامة الرسمية والأهلية، وهي تساهم في ربط سياسة الحكم بأهداف المشروع الوطني: تقرير المصير، ومنع التهجير، ووحدة الأرض والشعب، وعدم تحويل القضية إلى ملف خدمات.

(1) إنتاج "البرنامج" لا فقط دعم "الإدارة".

(2) توفير الشرعية التمثيلية: وجود الأحزاب داخل التشاركية يمنع أن تتحول المشاركة إلى "نخب خبراء/ منظمات" فقط، ويُدخل صوت القواعد والاتجاهات السياسية المختلفة ضمن قواعد واضحة.

(3) بناء التوافقات في الطوارئ: في لحظة الانقسام والضغط، الأحزاب تساعد على صناعة توافق سياسي حول الأولويات (غزة/ ضفة، الإغاثة/ الحماية/ الموقف السياسي/ العلاقات الدولية).

(4) حماية وحدة المرجعية الوطنية ومنع التجزئة: دور الأحزاب (حيث تُدار بمسؤولية) هو منع ترتيبات "حكم محلي" منفصلة تُطرح بالتمثيل الوطني، خصوصاً بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

(5) توجيه التضامن الدولي: الأحزاب يمكن أن تُسهم في خطاب خارجي موحد نسبياً: حماية الحق، منع التهجير، رفض "نزع السياسة"، بدل تعدد الرسائل المتناقضة.

ختاماً:

نحن لا نبحث عن "نموذج مثالي" في ظرفٍ مثالي.

نبحث عن سياسة حكمٍ تبقى فلسطين واقفة -مؤسسات وهوية وحقوقاً- في ظرف استثنائي يستهدف كل ذلك.

لذلك أقترح أن نتحول من سؤال: "كيف ندير الأزمة؟"، إلى سؤال: "كيف نحمي المجتمع ونصون وحدته وشرعيته في قلب الصراع؟".

والإجابة التي أقدمها اليوم، بهدوء وحزم، هي:

نحتاج سياسة حكم تشاركية- تكاملية، لأنها الأقدر على إدارة الصمود، وتوزيع الأعباء بعدالة، ومنع التفكك والتهجير، وتثبيت معنى الدولة وتقرير المصير، دون تحويل القضية إلى ملف خدمات، وأن يكون نقاشنا بداية لمسار وطني عملي يضع هذا الإطار على سكة التوافق والتطوير.

وكان التحول الآخر، قرارات المجلس المركزي لعام 2022، في دورته الحادية والثلاثين، حيث أصدر المجلس المركزي قرارات تدعو إلى تكييف الوضع القانوني لمؤسسات الدولة الفلسطينية وعلاقتها الدولية، وشمل ذلك وضع الأمانة العامة للمجلس التشريعي تحت مسؤولية رئيس المجلس الوطني، وتحويل المجلس المركزي إلى برلمان لدولة فلسطين نظراً لغياب الانتخابات.

وهناك تحول آخر، وهو تعديل قانون الانتخابات العامة بقرار بقانون عام 2021، ليشير صراحة إلى انتخاب رئيس دولة فلسطين من الشعب الفلسطيني، ما يعزز الإطار القانوني لمرحلة الدولة.

والتحول الأحدث هو مرسوم 2024 بشأن توجه القيادة الفلسطينية والرئيس محمود عباس إلى غزة، بحيث تضمن هذا المرسوم تشكيل لجنة لوضع آليات ملموسة لتجسيد دولة فلسطين، بما يشمل الإعلان الدستوري وتشكيل مجلس انتقالي، في خطوة نحو بناء المؤسسات الدستورية.

لا بد من الإيضاح أن هناك ثلاثة سيناريوهات ممكنة لتحقيق تجسيد الدولة الفلسطينية: أولها انتخاب مجلس تأسيسي عبر إجراء انتخابات عامة لاختيار مجلس تأسيسي يضع دستور الدولة ويمنح الثقة للحكومة، وهذا السيناريو يتماشى مع تعديل قانون الانتخابات لعام 2021، الذي دمج بين منصب رئيس دولة فلسطين ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير.

السيناريو الثاني، هو تكليف المجلس المركزي بوظائف المجلس التأسيسي، حيث يتيح هذا السيناريو للمجلس المركزي تولي مهام المجلس التأسيسي، بما في ذلك صياغة الدستور ومنح الثقة للحكومة.

أود أن أشير إلى نتائج استطلاع للرأي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية عام 2022، أظهرت أن 51% من الفلسطينيين يعتبرون منظمة التحرير ممثلهم الشرعي، رغم عدم رضا 71% عن دورها في تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني.

أما السيناريو الثالث، وهو تعيين مجلس تأسيسي بالتوافق، حيث إنه في ظل صعوبة إجراء انتخابات بسبب الظروف الراهنة، يقترح هذا السيناريو تشكيل مجلس تأسيسي بالتوافق بين الفصائل والقوى الاجتماعية، وهذا الخيار يهدف إلى تحقيق تمثيل متوازن بما يعكس القوى السياسية والاجتماعية.

هذه التحولات السياسية والخطوات نحو تجسيد الدولة الفلسطينية تعكس جهوداً متواصلة لتعزيز الهوية الوطنية وإعادة صياغة النظام السياسي الفلسطيني ليواكب المتغيرات الإقليمية والدولية، ومع ذلك، تبقى الخيارات المطروحة بحاجة إلى توافق وطني وإرادة سياسية لتحقيق الطموحات الفلسطينية.

1

الجلسة الأولى

التشاركية والتكاملية كسياسة حكومية

د. محمد الأحمد
رئيس لجنة الإصلاح الوزارية الدائمة



**التشاركية يجب أن تُفهم كمسار عمل مستدام والحكومة
التاسعة عشرة تتبنى توجهاً يقوم على شراكة حقيقية
قائمة على المسؤولية المشتركة**

”

كلمة رئيس لجنة الإصلاح الوزارية الدائمة د. محمد الأحمد:

يسرني أن أكون بينكم اليوم في هذه الورشة، وأشكركم على إتاحة هذه الفرصة للحديث في قضية أعتبرها من صميم المشروع الإصلاحي الذي تبنته الحكومة التاسعة عشرة، وهي قضية التشاركية بوصفها نهجاً وطنياً ومساراً عملياً لا مجرد شعار. لقد حرصت على المشاركة في هذا اللقاء بناءً على توجيهات دولة رئيس الوزراء، لأنني أؤمن أن ما ناقشناه اليوم ليس ترفاً فكرياً، بل هو جزء من معركة الوجود التي يخوضها شعبنا.

استمعت باهتمام إلى الطروحات التي سبقتي، وأقدر الأفكار التي وُضعت حول طبيعة العلاقة المطلوبة بين مختلف مكونات مجتمعنا. نحن لا نتحدث فقط عن علاقة بين حكومة ومجتمع مدني، بل عن شبكة علاقات وطنية أوسع تتجاوز الأطر التقليدية، لأن المرحلة التي نمر بها تفرض علينا شكلاً جديداً من العمل المشترك.

إن الحكومة في كل إجراء تتخذه تضع نصب عينيها مسؤوليتها المجتمعية والوطنية في خدمة المواطن وتعزيز صموده، بالتعاون مع مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في سبيل العمل من أجل المصلحة العامة. التشاركية بالنسبة لنا ليست خياراً يمكن الأخذ به أو تركه، وليست بنداً تجميلاً في برنامج حكومي، بل هي ضرورة فرضتها الظروف. نحن نعيش أزمة تستهدف وجودنا ذاته، وتسعى إلى محونا من الخريطة، ولذلك فإن التشاركية يجب أن تكون مساراً دائماً ونهج عمل يومياً. منذ اللحظة الأولى لتشكيل الحكومة التاسعة عشرة، كان هناك إدراك واضح لبناء علاقة قائمة على مبدأ المسؤولية التشاركية بين الحكومة والمجتمع المدني.

نحن مجتمع متنوع، فسيفساء من الآراء والاتجاهات، وليس مطلوباً أن نتطابق في كل شيء، فالاختلاف في البرامج وطرق التفكير أمر صحي، بل ضروري، لكن ما يجب أن يجمعنا هو الاتفاق على المصلحة العامة والوطنية، وفي الطريق إلى هذه المصلحة قد نخالف، وهذا الاختلاف إذا أُدير بشكل سليم يصبح مصدر قوة لا ضعف.

ولهذا السبب حرصت الحكومة في تكوينها على إشراك عدد من الشخصيات القادمة من المجتمع المدني، في محاولة لترسيخ مفهوم الشراكة عملياً لا نظرياً، حيث تضم هذه الحكومة شخصيات مستقلة و"تكنوقراط"، وتركز على العمل المهني، بهدف تحقيق الإصلاح المنشود في القطاعات ذات الأولوية وصولاً إلى تجسيد الدولة.

كما عقدت جلسات تشاورية عدة حول بعض القضايا ذات الأولوية، وتشارك القطاعات ذات العلاقة في المجتمع المدني بالرأي والقرار من خلال هذه الجلسات، ومن خلال هذه اللقاءات التشاورية عقدت عدة مشاورات مع مختلف الأحزاب حول قرار بقانون انتخابات الهيئات المحلية الجديد، بهدف تعزيز المشاركة الديمقراطية واحترام إرادة المواطنين، وقد أثمرت هذه المشاورات عن تحسين القانون على مستويات عدة، من أهمها: زيادة تمثيل النساء، وتوسيع مشاركة الشباب، واعتماد نظام انتخابي يتيح للناخبين اختيار ممثليهم بشكل مباشر.

وهذا يأتي في سياق تأكيد الحكومة على حرصها على ضرورة إجراء الانتخابات، وتعزيز مبدأ المساءلة والرقابة، بما يسهم في بناء نظام سياسي قوي ومستقر.

وهنا نحن لا ندعي أننا حققنا الكمال، ولا نقول إننا وصلنا إلى نسبة مئة بالمئة في هذا المسار، لكننا بدأنا بخطوات جادة لإعادة تعريف العلاقة بين الحكومة والمجتمع كشراكة حقيقية، وندرك في الوقت ذاته أننا لسنا مثاليين، وأن هناك أخطاء وإخفاقات، لكننا نواصل العمل من أجل تعزيز الأداء وخدمة المواطنين.

نحن نتحرك في سياق هجمة شرسة يتعرض لها شعبنا، والسياسات التي تُمارس على الأرض لا تميّز بين واحدٍ وآخر، بل تستهدف الجميع من أجل تهويد الضفة الغربية عبر أدوات متعددة كالاستيطان، ومصادرة الأموال، والحواجز، والسيطرة على الأراضي، والتضييق على المعابر، وصولاً إلى محاولة تقويض مؤسساتنا وإنهاء إمكانية تجسيد الدولة. هذه الممارسات ليست أحداثاً متفرقة، بل حلقات في مشروع متكامل يسعى إلى تحويل شعبنا من مواطنين أصحاب حق إلى مجرد تجمعات سكانية بلا سيادة.

وفي الوقت ذاته، وفي ظل التحديات الجسام والإجراءات التي تُعرق عمل الحكومة وتشل إيراداتها المالية، الأمر الذي انعكس أيضاً على مؤسسات المجتمع المدني، فإن الحكومة تواصل العمل للتخفيف من آثار هذه الإجراءات. أمام هذا الواقع، لا يكفي أن نرصد الانتهاكات، فنحن نعيشها يومياً، والسؤال الحقيقي هو: ما الذي يجب أن نفعله؟ المطلوب هو توحيد الجهود ورص الصفوف للدفاع عن وجودنا، فالحديث العام عن الشراكة جميل ومهم، لكن المرحلة تتطلب ترجمة هذا الحديث إلى أفعال مباشرة. نحن أمام مشروع يسعى إلى إنهاء الأمل بتجسيد الدولة، ولذلك فإن مسؤوليتنا هي تعزيز صمود شعبنا بكل الوسائل الممكنة.

في هذا الصدد، يجب أن تكون رؤيتنا واضحة، وهي قائمة على أساس حق شعبنا في إقامة دولته على أرضه وفق الشرعية الدولية، وهذا الحق لا يسقط مهما اشتدت الضغوط. لقد مرّ أكثر من ثمانية وسبعين عاماً من المعاناة، ومع ذلك ما زال شعبنا ثابتاً على أرضه، والانتماء لهذه الأرض ليس شعاراً، بل تجربة حياة يومية. إذا انتقلنا إلى الجانب العملي، نجد أن الهجمة المالية والاقتصادية وإجراءات الاحتلال على الأرض تركت أثراً قاسية أثرت على الخدمات الأساسية التي تقدم للمواطن من طرف الحكومة.

هنا أدركت الحكومة حجم التحديات الاقتصادية التي يواجهها مجتمعنا، خاصة خلال العامين الماضيين، حيث تعاملت الحكومة مع تحول أكثر من 200 ألف عامل إلى عاطلين عن العمل، حيث قامت الحكومة بمجموعة من التدخلات لتخفيف أثر ذلك على العمال، من خلال توفير دفعات نقدية للبعض، وتقديم تأمين مجاني للجميع، إضافة إلى تعليم مجاني لأبنائهم. كما اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات لتخفيف الأعباء الاقتصادية عن كاهل المجتمع، شملت تسهيلات في بعض الخدمات الأساسية، وتوفير مساكن بديلة للأسر التي تم إجلاؤها من المخيمات، وهي إجراءات نؤكد أنها واجب وطني تلتزم الحكومة بتقديمه.

وفيما يتعلق بقطاع غزة، فإن الحكومة كانت وما زالت تؤدي واجباتها تجاه القطاع، من خلال تقديم الدعم المالي والخدمي قبل الحرب وأثناءها وبعد وقف إطلاق النار، حيث تواصل الحكومة دفع نحو 257 مليون شيكل شهرياً رواتب للموظفين، رغم اقتطاع هذه الأموال من خلال أموال المقاصة، إضافة إلى استمرار تقديم خدمات التعليم والصحة والعديد من الخدمات الأساسية.

كما عملت الحكومة على تنفيذ مئات المشاريع التنموية لتعزيز صمود المواطنين، شملت مشاريع عدة في الهيئات المحلية، إلى جانب مشاريع تنموية في القرى والمناطق المهمشة والمهددة بالمصادرة. أما القطاع الصحي، فقد تأثر بشكل كبير نتيجة الأزمة المالية، حيث تعاني مخازن وزارة الصحة من نقص كبير في مئات الأصناف الدوائية، خصوصاً أدوية الأمراض المزمنة، كما يمر القطاع الصحي الخاص بضائقة مالية حادة، فيما يعمل القطاع الصحي العام في ظروف صعبة، وبإمكانات محدودة.

هذه الأزمة لا تعكس تقصيراً من الكوادر الطبية بل هي نتيجة مباشرة للقيود المفروضة. أمام هذه التحديات وُضعت خطط طوارئ لضمان استمرار الخدمات.

وهنا لا بد من الإشادة بالدور الوطني الذي قام به القطاع الخاص، حيث أثبت أنه شريك شجاع ومسؤول، فالاستثمار في ظل هذه الظروف موقف وطني، وكثير من المؤسسات الخاصة قدمت تسهيلات كبيرة للحكومة، وصبرت سنوات على مستحقاتها المالية. هذه الممارسات لم تُفرض بقرارات رسمية، بل انبثقت من حس وطني عميق، وهي تجسيد حي للتشاركية قبل أن تكون سياسة مكتوبة.

ولا يمكن أن نغفل صبر الموظف الفلسطيني الذي تحمّل تأخّر الرواتب ونقصها لسنوات، ومع ذلك واصل أداء واجبه. كما قدمت الجامعات الفلسطينية نموذجاً مهماً للتكامل المجتمعي من خلال تقديم تسهيلات دراسية لأبناء الموظفين.

كل هذه الأمثلة ترسم صورة مجتمع حي يمتلك طاقة كبيرة على التكيف والصمود، وهي دلائل واضحة على أن النسيج المجتمعي الفلسطيني ما زال متماسكاً. إن قوة شعبنا لا تكمن فقط في شعاراته، بل في سلوكه اليومي، وكثيرون يختارون البقاء رغم صعوبة الظروف، وهذا القرار بحد ذاته فعل صمود.

من هنا، فإن مسؤوليتنا كحكومة هي تحويل هذه الروح الوطنية إلى سياسات عملية تعزز الشراكة المؤسسية. نحن بحاجة إلى أطر واضحة للتنسيق مع المجتمع المدني، وآليات تضمن توزيع الأدوار بكفاءة، وحوار دائم يربط التخطيط بالتنفيذ. التشاركية التي نسعى إليها ليست مجرد لقاءات أو بيانات، بل منظومة عمل تقوم على الثقة المتبادلة والشفافية وتحمل المسؤولية.

ختاماً، نؤكد أن ما نملكه من إرادة جماعية وقدرة على التكافل يشكل أساساً متيناً لمواجهة التحديات. وحين تتكامل جهود الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمواطنين يصبح صمودنا أكثر رسوخاً. ونحن لا نقلل من صعوبة المرحلة، لكننا نؤمن أن شعبنا بهذه الروح قادر على تحويل المحن إلى فرص وحماية وجوده ومستقبله. هذه هي رسالتنا اليوم: أن نستمر في العمل المشترك، وأن نجعل من التشاركية طريقاً دائماً لتعزيز صمودنا وبناء غدٍ يليق بتضحيات شعبنا.



د. عبد الرحمن التميمي
الخبير في التخطيط الاستراتيجي



التشاركية تمثل مدخلاً أساسياً للوصول إلى حالة من
الاستقرار والعمل الفاعل ويجب الاتفاق على برنامج
وطني موحد

”

كلمة الخبير في التخطيط الاستراتيجي د. عبد الرحمن التميمي:

يسعدني ويشرفني أن أكون معكم اليوم، وأود أن أبدأ حديثي بتحديد بعض الأسس والمحددات التي ستقود شكل هذا اللقاء، لأننا نحتاج قبل أي شيء إلى أن نضع خارطة الطريق لأدوارنا ومسؤولياتنا في المرحلة المقبلة.

أولاً هذه المحددات، وأود التأكيد عليها بشدة، أنني لست ميالاً في هذا الظرف لاستخدام عبارة "بناء الدولة"، على الأقل بهذا الوقت والظرف. لماذا؟ لأن الدولة ليست هدفاً نحققه بمجرد إعلانها أو بتشكيل مؤسساتها، بل هي نتاج الصمود والوجود، فالدولة هي نتاج لما نبنيه من صمود ووجود متواصلين على أرضنا، وحين نفهم ذلك سنعرف أن الصمود هو الأساس، والوجود هو العمود الذي تقوم عليه الدولة.

ثانياً، وعلينا أن نعترف بذلك بصراحة، بعد القرارات الإسرائيلية الأخيرة والتغيرات المتسارعة على الأرض، فإن التفكير بالنمط التقليدي السابق نفسه لن يأتي بجديد، ولن يغيّر من الحالة شيئاً، ولن يحمي ما نملك من وجود. لذلك، يجب أن تدفعنا العوامل الداخلية والخارجية إلى اعتماد نمط تفكير جديد، وأن نعيد صياغة استراتيجيتنا الوطنية بناءً على واقع متغير، لأن التفكير الخاطئ يؤدي دائماً إلى نتائج خاطئة، والتفكير السليم يضمن نتائج إيجابية. النمط التقليدي للتفكير الفلسطيني، سواء أكان سلبياً أم إيجابياً، يحتاج إلى تغيير جوهري، ما نسميه في العلوم الحديثة: Paradigm shift، أي تغيير النموذج أو الإطار الفكري، وهذا هو التحدي الأكبر الذي نواجهه اليوم.

ثالثاً، لا يمكن الحديث عن التخطيط الاستراتيجي دون أن نتحدث عن مشاركة الناس. في كل كتب ومناهج التخطيط الاستراتيجي، أول ما يُدرس هو مشاركة المواطنين، لأن الناس يعرفون احتياجاتهم، وما يريده المجتمع لا يمكن أن يحدده الأكاديمي وحده، مهما كانت خبرته. قوة أي شعب أو أي دولة تقوم على عاملين أساسيين: القوة الناعمة والقوة الخشنة، فالقوة الناعمة تشمل الثقافة والفن والقدرة على التأثير المجتمعي. أما القوة الخشنة، فهي: الدبابات، والطائرات، والمصانع، والإمكانات العسكرية والاقتصادية، لكن الأهم من كل ذلك هو كيفية إدارة هذه القوة.

إذا لم نعرف كيف ندير قوتنا، سواء أكانت ضعيفة أم قوية، فلن تفيدينا أي قوة كانت، لا ناعمة ولا خشنة. السؤال المركزي هو: كيف نحول نقاط ضعفنا إلى نقاط قوة، وكيف نستثمر ما نملكه بما يعزز من صمودنا ووجودنا؟ هذه هي جوهرية التخطيط الاستراتيجي: ليس أمانياً وأحلاماً، بل أفعال ملموسة على الأرض، وخطط قابلة للتنفيذ.

في هذا الإطار، أريد أن أوضح أننا بحاجة إلى فهم تاريخ المشروع الصهيوني السياسي منذ بدايته، وأجد أحياناً دهشة لدى البعض من تصريحات الحكومة الإسرائيلية الحالية، ويتعجبون من سلوك رئيسها بنيامين نتنياهو، ولكن الحقيقة أن هذا المشروع سياسي منذ عام 1897، عندما أعلن المؤتمر الصهيوني الأول أن فلسطين هي الوطن القومي للشعب اليهودي. منذ ذلك اليوم، كانت فلسطين هي الهدف، وقد حصل بعض التراجع الجزئي أحياناً، لكن الهدف الاستراتيجي لم يتغير.

وعلينا أن نتوقف عن الدهشة أو المفاجأة، فالخط الطبيعي للسياسة الإسرائيلية هو السيطرة على كامل فلسطين، وهذه حقيقة تاريخية موثقة، وليست مجرد رأي في شخص أو حزب سياسي.

حتى لو نظرنا إلى سلوك الشخصيات مثل شمعون بيرس، نجد أنه لم يختلف عن المشروع الصهيوني. في كتاباته، يشير بيرس إلى الفلسطينيين بأنهم "Cheap Bedouins"، أي رخيصين أو من دون قيمة، ويصف ما يُمنح للفلسطينيين بـ"Big Zero" و"Small Zero"، وهذا يعكس رؤية استراتيجية قائمة على تقليل وجود الفلسطينيين وتأثيرهم.

إذا أردنا أن نفهم العيب الحقيقي، فهو ليس فيهم، بل فينا، في عدم قدرتنا على التغيير والتكيف مع الظروف المتغيرة على الأرض، وفي عدم استثمار قوتنا بشكل صحيح. لذلك، يجب أن يكون المشروع الفلسطيني مشروعاً عنوانه الأساسي الصمود والبقاء، وأن يمتد هذا الصمود إلى أبعاد اجتماعية، اقتصادية، سياسية، ثقافية، تعليمية، وحتى تربية.

لا يمكن الحديث عن الصمود دون أن نغيّر المناهج التعليمية، فالأجيال القادمة يجب أن تتعلم الحقائق التاريخية، وأن تكون على وعي بأرضها وحقوقها، فلا يمكن أن نربي أولادنا على وهم، فالصمود يبدأ من معرفة التاريخ، وفهم الواقع، والتخطيط للمستقبل. عندما نتحدث عن المناخ العام، علينا أن نفهم أن إسرائيل تعمل على هدفين أساسيين: البنية الاجتماعية، والبنية الجغرافية، فالمشروع الإسرائيلي 2030، والمستندات الرسمية التي تصلنا من مختلف المصادر، توضح أن هدف الإسرائيليين هو التحكم في الأرض، وتفكيك البنية التحتية الفلسطينية، من المياه إلى الطرق، من استصلاح الأراضي إلى توزيع السكان.

مثال على ذلك: شبكات المياه التي تخدم المستوطنات متشابكة مع شبكات الضفة الغربية، وشراء المياه أصبح بمبالغ هائلة مقارنة بالماضي.

هذه الأمور ليست مجرد تفاصيل تقنية، بل هي جزء من الاستراتيجية الكبرى لتقليص قدرة الفلسطينيين على إدارة أرضهم. كما أن المشروع الصهيوني يهدف إلى تهجير السكان وعزلهم في كانتونات صغيرة.

الواقع أن التحرك السكاني للفلسطينيين نحو المدن ساعد في تعزيز هذا المشروع، حيث أصبحت المدن، مثل رام الله، "قبلة فلسطين"، فيما الريف والقرى أصبحت مهجورة، ما يضعنا أمام ضرورة إعادة النظر في التخطيط الحضري والزراعي والاجتماعي. في ظل هذا الواقع، التفكير التقليدي لم يعد مجدياً، ويجب أن نتبنى نمطاً جديداً من التفكير، ونضع برامج ومشاريع عملية تحقق هدف الصمود، وهذا يقودنا إلى الحديث عن المجتمع الفلسطيني نفسه، وعن دورنا في تعزيز التشاركية والتكاملية.

التشاركية ليست أن نصح نسخة من بعضنا البعض، بل هي الوصول إلى برنامج وطني متفق عليه في مجالات التنمية والتعليم والصحة والشؤون الاجتماعية، كما أنها ليست مجرد محادثات سطحية، بل هي حوار بناء، يفضي إلى نتائج عملية، حيث يتم تحديد الأدوار ومسؤوليات كل طرف بما يحقق الأهداف الوطنية.

أما التكاملية، فهي تعني أن كل عمل تقوم به منظمة أهلية يجب أن يُكمله عمل الحكومة، وكل عمل تقوم به الحكومة في الزراعة يجب أن يُكمله القطاع الاقتصادي، وكل مشروع في الصحة يجب أن يُكمله التعليم. يجب أن يكون لدينا مشروع وطني متكامل ومتناغم، يحقق هدفاً واحداً، وهو الصمود الذي نناقشه اليوم.

عند تقييم المشاريع الحالية، علينا أن نسأل: هل تتناسب هذه المشاريع مع المرحلة الجديدة؟ هل تسهم في الصمود؟ أم هي مشاريع متناثرة لا تجمعها رؤية استراتيجية واضحة؟ هذا التقييم ضروري قبل أي قرار استثماري أو إنمائي.

إن البيئة المناسبة للشراكة هي شرط أساسي، فدون بيئة صالحة للتعاون، لن تتحقق الشراكة. هذه البيئة تعني وضوح الأولويات بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وأن تكون الأولوية القصوى الصمود والبقاء على الأرض، وهذا يشمل: إدارة السكان، وحماية الأرض، واستثمار الموارد بشكل عقلاني.

فيما يخص الأغوار، مثال حي على أهمية التخطيط الاستراتيجي والتكاملية: الأغوار تشكل 27% من مساحة الضفة الغربية، والينابيع فيها تمثل 93% من المياه العذبة المتاحة.

يجب أن نضمن استصلاح الأراضي، وحماية المزارعين، وضمان الزراعة، وليس فقط السماح بزراعة ضخمة بلا تخطيط علمي، ويجب دعم المزارع حتى لو خسر، لأن دوره في الصمود أكبر من الربح المالي.

كما أن التعليم يجب أن يكون جزءاً من استراتيجية الصمود، وليس مجرد إنتاج شهادات، فاليوم هناك آلاف الخريجين الجدد يدخلون سوق العمل دون تخطيط مسبق، فيما مئات الآلاف من الشباب الفلسطيني يغادرون البلاد، وهذه مشكلة مباشرة للصدوم الوطني.

باختصار، المشاريع يجب أن تكون تمكيناً للصدوم، سواء أكانت زراعية أم صناعية أم اجتماعية. الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص ليست رفاهية، بل ضرورة وطنية، ويجب أن تكون منهجية ومتراكمة ومتكاملة.

لم يعد هناك مكان للاختلافات غير المهمة أو الجدل العقيم، بل يجب التركيز على من يؤدي دوره بشكل أفضل لتحقيق الهدف الوطني.

كل هذه المبادئ والملاحظات تؤكد أن المرحلة المقبلة تحتاج إلى وعي استراتيجي، وعمل منسق، واستثمار أمثل للموارد البشرية والطبيعية.

يجب أن نتعامل مع الأرض والسكان بذكاء، وأن نستثمر قدراتنا بما يعزز الصمود. التشاركية والتكاملية ليستا مجرد كلام، بل أدوات عملية يجب أن نطبّقها في كل مجالٍ من مجالات الحياة، من الزراعة إلى التعليم، من الصحة إلى الاقتصاد.

في الختام، أود أن أؤكد أن هدفنا الرئيسي هو فلسطين التي نحبها جميعاً، وأرضنا التي يجب أن تبقى مأهولة بصدوم شعبنا. كل مشاريعنا وكل قراراتنا وكل تعاوننا يجب أن تكون تحت هذا العنوان: الصمود والبقاء على الأرض، وحماية الموارد، وتمكين السكان، وتعزيز القدرات الوطنية. وإذا نجحنا في ذلك، فسنبني دولة، وسنحمي شعبنا، وسنحقق مستقبلاً مستداماً للأجيال القادمة.

وشكراً لكم جميعاً على حضوركم والتزامكم الوطني.



أ. عصام حج حسين

المدير التنفيذي للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة- أمان



التشاركية بين القيادة ومنظمات المجتمع المدني والقطاعات المختلفة يجب أن تبدأ منذ المراحل الأولى لصياغة القرارات

”

كلمة المدير التنفيذي للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة- أمان، عصام حج حسين:

حضرات السيدات والسادة،

أود في البداية أن أتوجه بالشكر الجزيل لكل الحضور الكريم، ولكل من ساهم في تنظيم هذا اللقاء، الذي يأتي في وقت بالغ الأهمية للحديث عن مجموعة من القرارات الوطنية المهمة التي اتخذتها القيادة الفلسطينية خلال العام 2025 وحتى اليوم، وما تحمله هذه القرارات من أثر على مستقبل العملية الوطنية الفلسطينية، وعلى العلاقة بين القيادة والمواطن، وبين القيادة ومؤسسات المجتمع المدني.

دعونا نؤكد على حقيقة مهمة، وهي أن هناك مجموعة من القرارات التي صدرت أو أعلنت عن القيادة الفلسطينية، والتي نراها ذات أهمية قصوى في إدارة شؤون الحكم، وفي صياغة المسار الوطني نحو تحقيق تطورات شعبنا.

هذه القرارات تشمل: تعيين نائب للرئيس، ووجود مسودة للدستور الفلسطيني، ووجود مسودة لقانون الأحزاب، وقراراً بإجراء انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني، وقراراً بتعديل قانون انتخابات الهيئات المحلية، الذي أثار نقاشاً واسعاً كما شهدتم جميعاً. هذه القرارات، رغم أنها صدرت بشكل متفرق ومن دون إطار عمل موحد أو خطة واضحة، تصب جميعاً في اتجاه محدد، أو مرت في سياق معين، يرتبط بإدارة الحكم وتنظيم مؤسسات الدولة الفلسطينية، وكذلك العلاقة بين القيادة والمواطن، ومؤسسات المجتمع المدني.

وللأسف، فإن هذا السياق الذي جاءت فيه هذه القرارات لم يكن واضحاً ولا معلناً، لا للمواطنين، ولا للمؤسسات، الأمر الذي يثير تساؤلات طبيعية حول الأسباب والدوافع والغايات من وراء كل قرار.

قد يرى البعض أن هذه القرارات جاءت استجابة لمقاربات إقليمية ودولية، أو قد يرى البعض الآخر أن هذه القرارات جاءت في سياق مواجهة الاحتلال وممارساته اليومية المتصاعدة، وقد تكون أيضاً جزءاً من خطط إصلاح داخل السلطة أو منظمة التحرير الفلسطينية، أو مزيجاً من كل هذه السياقات معاً.

إن النقطة المهمة التي أود التأكيد عليها، هي أن الشفافية في توضيح السياق الذي صدرت فيه القرارات الوطنية هي حجر الزاوية لأي عملية تشاركية حقيقية بين القيادة ومنظمات المجتمع المدني، وبين المواطنين والقطاع العام. التشاركية لا تبدأ بعد أن يُصدر القانون أو القرار ليتم إبداء الملاحظات، بل تبدأ أولاً بتوضيح السياق الذي وُضعت فيه هذه القرارات.

يجب أن نفهم جميعاً لماذا عُيّن نائب الرئيس الآن؟ ولماذا توجد مسودة للدستور؟ ولماذا تحديد موعد انتخابات المجلس الوطني في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، تحديداً؟

إن وضوح الهدف والغايات يتيح لنا الانتقال إلى الخطوة التالية، وهي التشاركية في توزيع الأدوار والمهام، وبمجرد التوافق على السياق وتحديد الأهداف، يمكننا البدء في تحديد المهام والصلاحيات، ومن هنا تبدأ التشاركية الحقيقية في فحص السياق، ثم التكاملية في التنفيذ.

الركن الثالث الذي أود التركيز عليه هو موضوع التقييم والمتابعة، أي عملية سياسية أو تشريعية، سواء أكانت إعداد قانون أم اتخاذ قرار سيادي، يجب أن تمر بثلاث مراحل: الإعداد، والتنفيذ، والتقييم، وهذا يعني أننا بحاجة إلى أدوات تقييم فعالة، تتيح لنا معرفة ما إذا كانت القرارات التي صدرت قد تم تنفيذها بشكل صحيح، وما إذا كانت تحقق الهدف المنشود منها.

ومن أهم أدوات التقييم والمتابعة هي منظومة المساءلة، فالمساءلة هي ركن أساسي في أي نظام تشاركي وتكاملي. عبر المساءلة يمكن تصحيح الأخطاء، سواء أكانت من المجتمع المدني، أم الحكومة، أم القيادة، فإذا أخطأنا في أي مرحلة، نستطيع من خلال المتابعة تصويب الخلل وضمان عدم تكراره.

كما أن المساءلة تضمن احترام القرارات المتفق عليها، فعندما يكون هناك توافق على سياسة محددة، يصبح من السهل محاسبة أي جهة أو مسؤول يحدد عن هذا التوافق.

على سبيل المثال، إذا أصدرت الحكومة قراراً لترشيح الإنفاق، ووجدنا أن إحدى المؤسسات لا تلتزم بهذا التوجه، فإن دورنا الرقابي يتمثل في الإشارة إلى وجود خلل، ومساءلة المسؤولين عن التنفيذ.

وهذه العملية تضمن أن تكون القرارات الوطنية فعالة وتخدم المصلحة العامة، وليس مصالح فئوية أو حزبية ضيقة. النقطة الأخيرة التي أود تسليط الضوء عليها تتعلق بـ"ثقة المواطن"، لكن للأسف، شهدنا في السنوات السابقة اتساع فجوة الثقة بين المواطن والقيادة، بسبب صدور قرارات دون تبرير أو توضيح، ما أدى إلى شعور المواطنين بأن هذه القرارات قد تخدم مصالح خاصة، وليس المصلحة العامة.

لتعزيز الثقة، نحن بحاجة إلى توضيح السياق والأسباب وراء كل قرار، والتواصل المستمر مع المواطنين عبر وسائل الإعلام والمقابلات والمناسبات الرسمية، وليس فقط عبر المنصات الرسمية المحددة.

ومن هنا، أود أن أوجه رسالة مهمة للزملاء في مؤسسات المجتمع المدني، خاصة أولئك الذين يعملون في قطاع العمل الأهلي.

نحن بحاجة إلى أن تكون العلاقة بين الحكومة والمجتمع المدني مؤسسية، وليست قائمة على علاقة شخصية بين مسؤول وآخر. إن التشاركية والتكاملية يجب أن تكونا موجهتين من خلال سياسات عامة معلنة، معتمدة وملزمة لجميع المؤسسات العامة. هذا يشمل التوافق على أدوات التفاعل مع الحكومة، على سبيل المثال عند التعامل مع اللجان الإدارية المختلفة، وتحديد آليات واضحة للتواصل بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني.

كما أن مؤسسات المجتمع المدني بحاجة إلى تمكين داخلي وتنظيم هيكلي يتيح لها لعب دور تكاملي فعال، ويشمل ذلك تعزيز حوكمة المؤسسات، وتدريب الموظفين على فهم السياسات العامة وتحليلها، وتطوير أدوات الرقابة والمساءلة الخاصة بها. من الأمور الجوهرية أيضاً، توفير المعلومات بشكل واضح ومنظم، لأن التشاركية لا تتحقق إلا بوجود بيانات ومعلومات دقيقة، تُمكن المجتمع المدني من المشاركة بفاعلية، وتتيح له مساءلة المسؤولين ومتابعة القرارات والتقييم المستمر للأداء. هنا أود أن أشير إلى أهمية الإسراع في إصدار قانون "الحق في الحصول على المعلومات"، الذي طال تأخره، ويُعد من الأدوات الرئيسية لضمان الشفافية والمساءلة.

وفي مثال عملي، لو نظرنا إلى انتخابات الهيئات المحلية، للاحظنا تفاعلاً كبيراً من مؤسسات المجتمع المدني، وانتقاداً لبعض القوانين، بينما عند الإعلان عن انتخابات المجلس الوطني لم يكن هناك أي تفاعل أو موقف واضح، وهذا يعود إلى عدم وضوح السياق والأهداف من هذه الانتخابات بالنسبة للمجتمع المدني، وهنا تظهر أهمية توضيح السياق قبل اتخاذ أي خطوات، لضمان تفاعلٍ مثمرٍ وبنّاء.

إن التشاركية والتكاملية، سواء في الحكومة أو في المجتمع المدني، تتطلبان: توافقاً على السياسات والأهداف، وتنظيماً مؤسسياً فعالاً، وحوكمة داخلية، وتوفير المعلومات والشفافية الكاملة، وهذا هو السبيل لإعادة بناء الثقة بين المواطن والقيادة، وتحقيق نتائج ملموسة في إدارة الحكم والإصلاح الوطني.

ختاماً، أود التأكيد على أن العمل الوطني الحقيقي يقوم على التوافق، والشفافية، والمساءلة، وتمكين مؤسسات المجتمع المدني، والعمل على توفير المعلومات والبيانات، لضمان أن تكون القرارات الوطنية تصب في مصلحة شعبنا، وتعزز العملية الديمقراطية والتشاركية الحقيقية.

أ. أمجد الشوا

مدير شبكة المنظمات الأهلية

عبر تقنية "زوم"



تجربة الحرب أظهرت نموذجاً عملياً لأهمية التشاركية والتنسيق بين مختلف مكونات المجتمع باعتبارهما أداة فاعلة لتعزيز الاستجابة للاحتياجات الإنسانية

”

كلمة مدير شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية في قطاع غزة أمجد الشوا:

أود أن أبدأ حديثي بصراحة كاملة، كما ذكر الزملاء من قبلي، فإن وضعنا في قطاع غزة ما زال مختلفاً وقاسياً، فنحن حتى هذه اللحظة ما زلنا نعاني من أزمة النفايات وتداعياتها الصحية والبيئية والإنسانية على كل المستويات، وهذه ليست قضية هامشية، بل قضية تمس حياة الناس اليومية وكرامتهم وصحتهم.

اسمحوا لي أن أشارككم مشهداً من هذا الصباح، حيث إنه عند الساعة السابعة صباحاً كنت برفقة رئيس بلدية غزة يحيى السراج في أحد أكبر مكبات النفايات في مدينة غزة، في سوق فراس الشعبي الذي تحوّل خلال الفترة الماضية إلى أكبر مكب نفايات في القطاع، حيث تراكم ما يقارب 170 ألف طن متري من النفايات.

بعد سنتين من المعاناة والعمل المتواصل، ومن خلال شراكة حقيقية بين بلدية غزة والمجتمع المدني وبرنامج UNDP، بدأت اليوم أولى الشاحنات بترحيل النفايات من هذا المكب إلى مكب مؤقت جنوب مدينة غزة، بعيداً عن التجمعات السكانية. اليوم بدأنا فعلياً معالجة هذا الملف، وهذا نموذج حي على أن التشاركية ليست شعاراً، بل فعل على الأرض.

كثيراً ما نسمع عبارة "التنسيق يأتي أولاً"، لكن ما شهدناه خلال فترة الحرب وما بعدها قدّم لنا نموذجاً عملياً للتشاركية والتنسيق بين مختلف أطراف المجتمع.

خلال الأسابيع الماضية عملنا بشكلٍ مكثفٍ مع رئيس الوزراء د. محمد مصطفى ووزير العدل شرحبيل الزعيم ومع الجهات الحكومية المختصة على ملف بالغ الحساسية، وهو ملف الفريق الوطني للمفقودين، وهذه القضية، للأسف، لم تحظَ بالاهتمام الكافي لفترة طويلة، رغم أنها تمس آلاف العائلات، حيث كانت المبادرة من شبكة المنظمات الأهلية لتشكيل فريق وطني يضم ممثلين عن المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، بهدف متابعة هذا الملف الإنساني والحقوقية.

وبالتوازي مع ذلك، بدأ قبل أيام تشكيل جسم جديد يحمل اسم "حركة الأمهات"، وهي حركة لأمهات المفقودين. إن هذه القضية ليست إنسانية فقط، بل هي قضية حقوقية وأخلاقية، نحن نتحدث عن آلاف المواطنين من أطفال ونساء وشباب فقدوا خلال الحرب، وما زالت عائلاتهم تجهل مصيرهم.

وإن انضمام هذه الحركة إلى إطار دولي لحركات الأمهات يمنحها قوة إضافية، ويعكس إصرار المجتمع على عدم نسيان هذه القضية.

نحن نتحرك على جميع المستويات من أجل خلق حالة حقيقية من التشاركية: مع مؤسسات الأمم المتحدة، مع المنظمات الدولية، مع مؤسسات المجتمع المدني، ومع الأطر الحكومية والبلديات، وهدفنا هو خلق مساحة فعلية للتأثير في حياة الناس، والتخفيف من وطأة المعاناة التي يعيشونها يومياً.

صحيح أننا دخلنا مرحلة جديدة بعد أربعة أشهر ونصف من وقف إطلاق النار، لكن الواقع ما زال قاسياً.

منذ وقف إطلاق النار سقط مئات الشهداء، وما زال النزيف مستمراً بشكل يومي، وهناك ما يقارب 900 ألف مواطن يعيشون في الخيام، وآلاف الأسر تقيم في بيوت شبه مدمرة، وهذه الأرقام ليست مجرد إحصاءات، بل هي حياة بشرية معلقة بين الأمل والألم.

وظيفتنا الأساسية كمجتمع مدني في قطاع غزة وفي فلسطين عموماً هي خلق فرص ومساحات للناس. هذه المساحات لا يمكن أن تتحقق إلا عبر شراكات حقيقية ومشاركة واسعة، والحقيقة التي يجب أن نعترف بها هي أن الناس سبقونا جميعاً، سبقونا في العودة إلى مناطقهم، وسبقونا في بناء أشكال من التعافي الذاتي قبل أن توضع أي خطط رسمية للتعافي، لقد أقاموا مراكز نزوح بجهودهم، وابتكروا وسائل اقتصادية واجتماعية جديدة للبقاء، وكثير من هذه المبادرات قادتها نساء أظهرن قدرة هائلة على الصمود والإبداع.

في هذا السياق تشكلت اللجنة الوطنية لإعادة إعمار غزة، وهي لجنة تكنوقراط تضم شخصيات محترمة، من بينها ممثلون عن المجتمع المدني، لكن حتى الآن لا تزال مهماتها غير واضحة بالشكل الكافي. العنوان الرئيسي المطروح هو الإغاثة والتعافي، لكننا لم نشهد بعد خطماً تنفيذية واضحة، في ظل تعقيدات المعابر وإشكالات التمويل، خاصة فيما يتعلق بخطة المئة يوم التي أُعلن عنها.

نحن نأمل أن تُبنى هذه الخطة بروح تشاركية حقيقية، تشمل المجتمع المدني والقطاع الخاص والبلديات ومختلف الهيئات العاملة في القطاع. نحتاج إلى إعادة صياغة خطة تنسجم مع الواقع الميداني، وتستجيب لاحتياجات الناس الفعلية، والبديل عن ذلك هو أن تُفرض علينا رؤى خارجية لا تعكس تطلعات أهل غزة، رؤى قد تحوّل الإعمار إلى مشاريع لا تخدم السكان بقدر ما تخدم مصالح أخرى.

موقفنا واضح: إعادة الإعمار يجب أن تنطلق من رؤية أبناء قطاع غزة، وأن تدار بأيدي فلسطينية، مع الحفاظ على وحدة الأرض الفلسطينية وربط غزة بالضفة الغربية ضمن إطار وطني جامع. نحن ما زلنا في مرحلة إغاثة عاجلة، ونكتشف يوماً حالات سوء تغذية بين الأطفال والنساء الحوامل.

في الوقت ذاته يرتفع الصوت مطالباً بأليات حكم تضمن مشاركة جميع الأطراف، في إطار مرحلة انتقالية، وصولاً إلى تولي المؤسسات الوطنية مسؤولياتها الكاملة.

خلال هذه المرحلة نعتمد بشكل كبير على دور المجتمع المدني وعلى تماسك نسيجنا الاجتماعي، وعلى حماية هويتنا الوطنية في مواجهة أي محاولات للفصل، أو إعادة تشكيل الواقع الإداري والسياسي بطريقةٍ تنتقص من وحدتنا. حتى التفاصيل الرمزية، مثل المسميات والشعارات على المعابر، تحمل دلالات سياسية عميقة، وتستدعي منا موقفاً واضحاً وحازماً.

ومن القضايا التي لا يمكن تجاهلها قضية "الأونروا"، حيث إنه في خضم الأحداث المتسارعة كدنا ننسى أن "الأونروا" ليست مجرد مؤسسة خدمات، بل هي شاهد حي على قضية اللاجئين. لدينا ملاحظات نقدية على أداء "الأونروا" عبر السنوات، لكن مسؤوليتنا الوطنية تفرض علينا الدفاع عنها في مواجهة الاستهداف المتواصل، سواء في غزة أو في الضفة، وما تعرضت له مخيمات اللاجئين، وما لحق بمنشآت "الأونروا" من دمار، يُدكّرنا بحجم التحدي.

نحن بحاجة إلى جهدٍ وطني شامل، حكومي وأهلي وسياسي واجتماعي، لدعم "الأونروا" والحفاظ على دورها إلى حين التوصل إلى حل عادل لقضية اللاجئين.

وفي الوقت ذاته، علينا أن نعزز صوت الناس وآليات المساءلة، فصوت الناس ليس مصدر خوف، بل هو مصدر قوة، وهو الحاضنة الحقيقية لأي مشروع، ويجب أن نوسع قدرة الناس على المشاركة والتأثير.

في مجال توزيع المساعدات شهدنا تطوراً مهماً من خلال إنشاء مراكز توزيع مشتركة، تشارك فيها الأمم المتحدة واللجان الشعبية والمؤسسات الأهلية.

هذه الآلية تساعد في الحد من الازدواجية وتحسين كفاءة التوزيع، رغم التحديات المرتبطة بتعدد قواعد البيانات وتداخل أدوار الجهات المختلفة، إضافة إلى آثار الانقسام السياسي.

كما خضنا تجربة مهمة في الشراكة مع الغرفة التجارية في قطاع غزة، وخلال فترة الحرب ظهر نوع من القطاع الخاص الانتهازي الذي يفتقر إلى القيم المهنية، لكن بالتعاون مع الغرفة التجارية قمنا بتدريب عشرات المؤسسات الجديدة على المعايير الإنسانية الأساسية، ونعمل حالياً على تطوير مدونة سلوك، تُلزم أي تاجر يرغب في الدخول في المناقصات بالالتزام بقيم واضحة.

قد تبدو هذه الخطوات بسيطة، لكنها محاولة لإرساء حد أدنى من الضوابط في ظل ضعف منظومة سيادة القانون. إلى جانب ذلك، نعمل مع شركائنا على مقاربة الأحياء السكنية، بحيث يتم دمج مراكز الإيواء مع المجتمعات المحيطة وتوفير خدمات متكاملة تشمل التعليم والصحة والدعم النفسي. نحن جزء من غرف عمليات مشتركة تجمع الحكومة والأمم المتحدة والبلديات، ونسعى إلى تعظيم الاستفادة من الموارد المحدودة وتقديم خدمات أكثر كفاءة للناس.

كل هذه الجهود تنبع من تجربة قاسية عشناها، تجربة الموت والدمار، لكننا نحاول من داخلها أن نخلق أشكالاً جديدة من الحياة. نأمل أن تتمكن اللجنة الوطنية لإعادة الإعمار من العمل قريباً داخل قطاع غزة بروحٍ مختلفة، تضمن مشاركة جميع القطاعات وتبني نموذجاً أفضل للإدارة والتعافي.

في النهاية، رسالتنا واضحة: التشاركية ليست خياراً إضافياً، بل هي الطريق الوحيد للخروج من هذه الأزمة التي يعيشها قطاع غزة. عندما تتكامل جهود الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وعندما يكون الناس في قلب العملية، يمكننا أن نحول الألم إلى قوة، وأن نبني مستقبلاً يليق بتضحيات أهلنا.

شكراً جزيلاً لكم، وأتمنى أن نكون جميعاً على قدر هذه المسؤولية.



2

الجلسة الثانية

كيف نحافظ على إطار وطني موحد
في ظل الأزمات؟

أ. أمير داود

مدير عام التوثيق في هيئة مقاومة الجدار والاستيطان



غياب رد فلسطيني موحد يواكب تصاعد المشاريع الاستيطانية رغم الخبرة في مواجهتها أدى إلى حالة من الارتباك والتساؤل حول آليات الاستجابة

”

كلمة مدير عام التوثيق في هيئة مقاومة الجدار والاستيطان أمير داود:

مرحباً بكم،

إن تناول فكرة التكاملية بين المؤسسات الفلسطينية في هذه اللحظة التاريخية الحساسة ليس نقاشاً عابراً، بل هو نقاش يتطلب قدراً كبيراً من الجرأة والمسؤولية.

نحن نقف أمام مرحلة يمكن وصفها بمرحلة تهديد وجودي، مرحلة تفرض علينا أن نعيد قراءة واقعنا السياسي والوطني قراءة عميقة، وأن نفكك السياق الذي أوصل الحالة الفلسطينية إلى ما هي عليه اليوم، قبل أن تنتقل إلى الحديث عن التشاركية والتكامل بين المؤسسات.

ما نعيشه اليوم لم يكن انفجاراً مفاجئاً طرأ على المشهد الفلسطيني، ولم يكن حدثاً معزولاً عن سياقه التاريخي، بل هو نتاج مسار طويل وممتد يمكن تتبعه منذ عام 1967، مسار شهد صعوداً وهبوطاً، ومرّ بمحطات متعددة خفت فيها حدة المواجهة أحياناً واشتدت في أحيان أخرى.

غير أن اللحظة الفاصلة في هذا المسار تمثلت في تشكيل حكومة اليمين الفاشي المتطرف في نهاية عام 2022، وهي لحظة أعادت صياغة المشهد السياسي والميداني بصورة غير مسبوقة.

عند الحديث عن هذه الحكومة، لا يمكن فصل ما يحدث على الأرض عن طبيعة الاتفاقات الائتلافية التي قامت عليها، فهذه الاتفاقات لم تكن مجرد تفاهات سياسية لتشكيل حكومة، بل شكلت برنامج عمل واضحاً يجري تطبيقه اليوم بصورة عملية في الأراضي الفلسطينية. إن مراجعة العناوين الأساسية لما نشهده من تصعيد استيطاني غير مسبوق، ومن تغييرات في منظومة القوانين التي تحكم العلاقة مع الأرض الفلسطينية ومع المواطنين الفلسطينيين، تكشف بوضوح أن ما يجري هو ترجمة مباشرة لتلك الاتفاقات.

وقد جاءت لحظة السابع من أكتوبر 2023، بوصفها محطة تاريخية مفصلية استغلتها الحكومة الإسرائيلية باعتبارها فرصة استثنائية قد لا تتكرر، من أجل تسريع مشاريعها الهادفة إلى الانقضاض على ما تبقى من الجغرافيا الفلسطينية. ولم يعد المشروع الاستيطاني يقتصر على التوسع التقليدي أو إقامة بؤر استيطانية جديدة، بل تجاوز ذلك إلى محاولة إعادة تشكيل الواقع الجغرافي والقانوني والسياسي بصورة شاملة.

إننا أمام تحول واضح في طبيعة إدارة الصراع، فالاحتلال لم يعد معنياً بإدارة الصراع بأساليب احتوائية أو مرحلية، بل يتجه بشكل صريح نحو فكرة حسم الصراع، عبر فرض وقائع تهدف إلى تقليص الوجود الفلسطيني، وتحويل الفلسطينيين إلى فئات مهمشة تفتقر إلى أبسط مقومات السيادة والحقوق.

هذا التحول يضع الشعب الفلسطيني أمام تهديد وجودي حقيقي، لا يقتصر على بعده العسكري أو الأمني، بل يمتد إلى أبعاد جغرافية وديموغرافية وقانونية.

ما يحدث في قطاع غزة من تدمير واسع النطاق لا يمكن النظر إليه بمعزل عما يجري بالتوازي في الضفة الغربية والقدس، فنحن نشهد عملية متكاملة تستهدف إعادة تشكيل الجغرافيا الفلسطينية عبر التمزيق والسيطرة والإخضاع. هذه العملية ترتقي إلى مستوى الإبادة الجغرافية، حيث يجري العبث بالبنية المكانية الفلسطينية من خلال التوسع الاستيطاني، وشق الطرق، والسيطرة على الأراضي، وفرض منظومات قانونية تخدم المشروع الاستعماري.

الاستيطان الاستعماري لم يعد مجرد سياسة توسعية، بل أصبح مشروعاً متكاملًا يسعى إلى تغيير كل العلاقات القائمة مع الأرض الفلسطينية.

فمن جهة، يجري تسليط المستوطنين لفرض وقائع ميدانية بالقوة، ومن جهة أخرى تعمل الحكومة الإسرائيلية على تحويل هذه الوقائع، حتى تلك التي كانت تُعد غير قانونية وفق معاييرها السابقة، إلى إجراءات رسمية ثابتة عبر سن القوانين في الكنيست، وهكذا تتكامل الأداة الميدانية مع الأداة القانونية في خدمة هدف واحد.

في المقابل، لم تتشكل حتى الآن ردة فعل فلسطينية موحدة ومتكاملة ترقى إلى مستوى التحدي. ورغم الخبرة التاريخية الطويلة للشعب الفلسطيني في مواجهة المشروع الاستيطاني، فإن السنوات الثلاث الماضية كشفت حالة من الارتباك والتردد.

لم يتمكن الفلسطينيون من مراكمة أدوات مواجهة كافية تستجيب لحجم الصدمة والتحول المتسارعة، وساد سؤال ملح: ماذا يمكن أن نفعل في مواجهة هذا الواقع؟

من هنا تبرز أهمية الحديث عن التوصيات العملية، واستحضار تجربة هيئة مقاومة الجدار والاستيطان كنموذج يمكن البناء عليه، وتقوم هذه التجربة، في مرحلتها الراهنة، على أربعة أسس استراتيجية تشكل إطاراً للاستجابة للتحديات القائمة. الأساس الأول يتمثل في دعم صمود المواطنين، ولا سيما في التجمعات الأكثر هشاشة والأكثر عرضة لاعتداءات المستوطنين، واتساع رقعة الإجراءات الإسرائيلية جعل من المستحيل على أي مؤسسة منفردة أن تغطي كل الاحتياجات. ومع تفاقم الأزمة المالية التي تعاني منها المؤسسات الوطنية، أصبح الاعتماد على التكامل مع المنظمات الدولية ومؤسسات العمل الأهلي ضرورة ملحة، بهدف توزيع الأدوار وتغطية المساحات التي تحتاج إلى تدخل عاجل، خاصة في التجمعات البدوية.

لقد شهدت هذه التجمعات، بعد السابع من أكتوبر 2023، وضعاً كارثياً بكل المقاييس، فترحيل أكثر من ستة وستين تجمعاً بدوياً نتيجة إرهاب المستوطنين يمثل ضربة قاسية للنسيج الاجتماعي والجغرافي الفلسطيني. هذه التجمعات، بحكم طبيعة حياتها واعتمادها على الرعي، تُعد هدفاً مباشراً للمشروع الاستيطاني، ما يستدعي جهوداً مضاعفة لحمايتها وتعزيز صمود سكانها.

الأساس الثاني يتمثل في توثيق الانتهاكات، فالتوثيق ليس نشاطاً ثانوياً أو إجراءً إدارياً بسيطاً، بل هو عملية استراتيجية تبني أرشيفاً وطنياً سيادياً، وتشكل حجر الأساس في صياغة رواية وطنية مضادة. إن ربط الأحداث بسياقاتها الزمنية والمكانية، وتوفير بيانات دقيقة وموثوقة، يتيح تقديم ملفات متكاملة للجهات الحقوقية والقانونية الدولية، ويساهم في كشف طبيعة المشروع الاستيطاني أمام العالم.

في هذا السياق، تلعب الشراكات مع المنظمات الدولية الحقوقية والقانونية دوراً محورياً، فالتقارير الموثقة تشكل أداة ضغط مهمة، وتفتح المجال أمام مساءلة قانونية، حتى وإن كانت هذه المسارات طويلة ومعقدة. إن الاستثمار في التوثيق هو استثمار في الذاكرة الوطنية وفي أدوات الدفاع عن الحقوق.

أما الأساس الثالث، فيتعلق بالمتابعة القانونية، سواء على المستوى المحلي أو الدولي أو حتى أمام محاكم الاحتلال. ورغم القناعة الراسخة بانحياز هذه المحاكم وتواطؤها مع المستويين السياسي والأمني، فإن العمل القانوني يظل ساحة يمكن من خلالها استغلال الثغرات المتاحة، وتعطيل بعض الإجراءات، وفضح التناقضات القانونية في السياسات الإسرائيلية.

إن الجمع بين هذه الأسس الثلاثة – دعم الصمود، والتوثيق، والمتابعة القانونية – ضمن إطار تكاملي تشاركي بين المؤسسات الرسمية والأهلية والدولية، يمثل مدخلاً أساسياً لبناء استراتيجية فلسطينية أكثر فاعلية، فالتحديات التي نواجهها اليوم تتجاوز قدرة أي جهة منفردة، وتفرض منطق العمل الجماعي المنظم.

في الختام، إن المرحلة الراهنة تتطلب منا قدراً عالياً من الوعي والمسؤولية، نحن أمام مشروع يسعى إلى إعادة تشكيل الواقع الفلسطيني بصورة جذرية، ولا يمكن مواجهته إلا عبر رؤية استراتيجية تقوم على التكامل والتنسيق وتوحيد الجهود. إن تعزيز صمود الناس على أرضهم، وبناء أرشيف وطني موثق، وتفعيل المسارات القانونية، كلها عناصر تشاركية تشكل معاً منظومة دفاع متكاملة. أمل أن تكون هذه الرؤية قد أسهمت في توضيح طبيعة التحديات التي نواجهها، وأكدت في الوقت ذاته أهمية العمل المشترك. فبقدر ما تبدو المرحلة قاسية ومعقدة، فإنها تفتح أيضاً المجال أمام إعادة بناء أدواتنا الوطنية على أسس أكثر صلابة وتكاملاً. شكراً جزيلاً لكم.



أ. يحيى السراج
رئيس بلدية غزة
عبر تقنية "زوم"



إدارة الأزمة جرت عبر لجنة طوارئ شاملة إلى جانب تشكيل لجان متخصصة واعتماد لامركزية في اتخاذ القرار عبر منح صلاحيات ميدانية

كلمة رئيس بلدية غزة أ. يحيى السراج:

السيدات والسادة،

في البداية، أود أن أتوجه بالشكر الجزيل لكل الحضور الكريم، ولكل من ساهم في تنظيم هذا اللقاء المهم، الذي يأتي في وقت بالغ الأهمية للحديث عن دور بلدية غزة وتجربتها خلال الظروف الصعبة التي يمر بها قطاع غزة، وفي سياق العدوان المتواصل منذ فترة طويلة، والذي أثر على كل مؤسسات الدولة والحياة اليومية للمواطن الفلسطيني.

من الطبيعي أن تعمل البلديات في ظروف صعبة، ولكن في ظل الحروب المستمرة والإبادة الطويلة التي يعيشها شعبنا اليوم، تصبح هذه العمليات أكثر صعوبة وتعقيداً، خاصة مع اشتداد ممارسات الاحتلال وجريمته في الضفة الغربية وقطاع غزة على حد سواء.

في هذه العجالة، نحاول استعراض جزء من دور بلدية غزة كنموذج واقعي ووطني صامد في تقديم الخدمات للمجتمع المحلي، رغم كل التحديات.

ونحاول الإجابة عن سؤال مهم: كيف استطاعت البلدية الموازنة بين تقديم الخدمات ومساعدة المواطنين دون أن تكون بديلاً عن السلطة؟ وكيف حافظت على استقلالية عملها ضمن الأطر القانونية المحددة؟ فالقانون واضح ويحدد صلاحيات كل جهة ويُبعد أي تداخل أو إشكالية.

دعوني أبدأ بالإطار العام للعرض، فهو يشير إلى أن بلدية غزة قدمت تجربة ليست مثالية، ولكنها واقعية وملهمة، فقد استطاعت البلدية، ومعظم البلديات في القطاع، أن تحافظ على الحد الأدنى من الخدمات وتمنع الانهيار الكامل في ظل استهداف مباشر ونقص حاد في الموارد والإمكانات.

عدد أهالي مدينة غزة وحدها يصل إلى نحو 800 ألف نسمة، ما يجعلها أكبر بلدية في القطاع من حيث عدد السكان، وهذا تحدٍ كبير للبلدية ضمن مساحة ضيقة لا تتجاوز 56 كيلومتراً مربعاً، ما يجعل الكثافة السكانية داخل المدينة أكثر من 14 ألف نسمة لكل كيلومتر مربع، وهي قيمة عالية جداً.

إن أي خلل في عمل البلدية ينعكس فوراً على المجتمع والحياة الإنسانية بكل أبعادها، ولهذا نؤكد دائماً أن البلديات لا تستطيع التوقف ولو لساعة واحدة عن أداء مهامها.

خلال العدوان، كانت بلدية غزة في خط المواجهة الأول، حيث شهدت المؤسسات الحكومية الأخرى شللاً شبه كامل بسبب عدم القدرة على الحركة أو تقديم الخدمات، نتيجة الاستهداف المباشر من قبل الاحتلال.

أما البلدية، فلم تكن بمنأى عن هذا الاستهداف، بل تعرضت مباشرة لتدمير ما يقدر بـ 80 إلى 85% من مرافقها، بما في ذلك المباني الإدارية، والمركبات، والآليات الثقيلة والمتوسطة والخفيفة التي تستخدم في إنجاز المهام المختلفة، سواء في الصيانة أو تقديم الخدمات العامة.

بالإضافة إلى ذلك، تم تدمير نحو 90% من البنية التحتية، بما يشمل آبار المياه، وخطوط المياه والصرف الصحي، وشبكات تصريف مياه الأمطار، وكذلك الحدائق العامة التي فقدت أكثر من 100 ألف شجرة، كما تم تدمير الواجهة البحرية بشكلٍ متعمد، ما يمثل خسارة اقتصادية وسياحية جسيمة، ويحاول الاحتلال من خلالها إقناع المواطنين بعدم الاستمرار في المدينة، وإجبارهم على النزوح.

كما اضطر أكثر من 60% من الكادر البشري للبلدية إلى الانتقال من منازلهم في نطاق مدينة غزة إلى جنوب القطاع، وفق التعليمات التي كانت تصل إليهم من الاحتلال، وأحياناً كثيرة كانوا يضطرون للنزوح بسبب تدمير منازلهم أو عدم القدرة على البقاء فيها.

للأسف، استشهد أكثر من 70 موظفاً من موظفي البلدية، منهم من كان على رأس عمله، ومنهم من كان مع أسرته في منازلهم أو خيامهم المؤقتة.

تميزت هذه الفترة أيضاً بشح الوقود والموارد الأساسية، حيث أصبح الحصول على الوقود أمراً بالغ الصعوبة، لاستخدامه في تشغيل المولدات والمضخات والمرافق الحيوية، فبعد قطع الكهرباء مباشرة عقب 7 أكتوبر 2023، ولم يكن هناك سوى المولدات الكهربائية المتاحة، أو الطاقة الشمسية التي تعطلت نتيجة استهداف العديد منها.

ومع ذلك، حاولت البلدية تقديم ما يمكن من خدمات، مهما كانت بسيطة، لكن كان لها أثر بالغ على حياة المواطنين وتعزز صمودهم.

بالحديث عن الأضرار المالية والمادية، نقدر أن المبلغ المطلوب لإعادة الإعمار مرافق بلدية غزة وحدها، بما في ذلك التطوير ليكون صامداً حتى سنة 2050 هو نحو ملياري دولار أمريكي، يشمل: إعادة بناء الطرق، والبنية التحتية، وخطوط المياه والصرف الصحي، والآليات والمركبات، والأنظمة الإلكترونية والمباني والمرافق، والأرشيف المركزي الذي يحتوي على وثائق قيمة عمرها أكثر من 80 إلى 100 سنة، وكذلك مختبرات المياه ووثائق تاريخية مهمة.

ورغم كل ذلك، لم تفقد البلدية الوثائق المهمة، حيث تم حفظ نسخ إلكترونية للأرشيف، ما حافظ على القيمة التاريخية للوثائق الأصلية الورقية.

أما إدارة الأزمة في غزة، فكانت عبر لجنة الطوارئ الشاملة منذ بداية العدوان، مع تشكيل لجان متخصصة ومحاولة لامركزية اتخاذ القرار، حيث مُنحت الصلاحيات للأشخاص لاتخاذ القرارات بشكلٍ سريعٍ وفعالٍ في الميدان.

تميزت فترة العدوان على غزة أيضاً بمشاركة ميدانية عالية من الإدارة العليا للبلدية، حيث كان رئيس البلدية وأعضاء المجلس البلدي على رأس عملهم طوال فترة العدوان، ولم يتخلفوا عن الميدان يوماً واحداً، ما عزز صمود العمال، وشجعهم على الاستمرار في أداء مهامهم رغم الصعوبات.

كان التنسيق المباشر مع لجان الأحياء والمؤسسات الشريكة في غزة أحد عوامل النجاح الرئيسية، حيث ساعدت هذه اللجان على تحديد الأولويات والخدمات المطلوبة بدقة، ومراقبة عدد السكان في كل منطقة، مع مراعاة التحركات والتهديدات الناتجة عن الاستهدافات الإسرائيلية المختلفة، ما ساهم في تحسين كفاءة تقديم الخدمات وتعزيز صمود المواطنين.

أما أولويات الطوارئ التي اعتمدت منذ بداية العدوان وما زالت مطبقة حتى الآن، فهي:

1. المياه: حيث كانت وما زالت على رأس الأولويات، لضمان استمرار الحياة الأساسية في المدينة.
2. الصحة والبيئة: من حيث جمع النفايات وترحيلها لتجنب الأضرار البيئية والصحية التي قد تؤدي إلى تفشي الأمراض.
3. الصرف الصحي: العمل على تخفيف أزمة الصرف الصحي بما يتوفر من موارد، رغم أن الإصلاح الكامل لم يكن ممكناً.
4. فتح الطرق: لضمان مرور المواطنين والسيارات، بما فيها سيارات الطوارئ، والإسعاف والدفاع المدني وسيارات البلدية، رغم حجم الدمار الكبير الذي خلفته الضربات على المباني العامة والخاصة، والمساجد والمدارس، والكنائس.

بالإضافة إلى ذلك، ابتكرت البلدية خدمة دعم آبار المياه الخاصة في المنازل، حيث تم توفير الوقود لتشغيل الآبار التي يملكها المواطنون، لتعويض المناطق التي لم تصلها مياه البلدية، وكان لذلك أثرٌ كبيرٌ في تعزيز صمود المواطنين، خاصة في المناطق البعيدة عن مركز المدينة.

أود أن أؤكد أن البلديات لها دورٌ مهمٌ في التشاركية مع الحكومة، دون إغفال دور الحكومة المركزية. من واقع تجربتنا، لاحظنا أحياناً محاولة من بعض الوزارات التأثير على عمل البلديات أو محاولة أخذ دورها بشكل مباشر، وهذا أثر على حرية حركة البلديات وأدائها مهامها، ما يستوجب معالجة هذا الأمر بشكلٍ قانونيٍّ واضحٍ وقطعيٍّ، لتعزيز دور البلديات، وإيقاف أي تدخلات تعرقل عملها، أو تُضعف الخدمات المقدمة للمواطنين.

لقد ثبت خلال العدوان أن البلدية كانت الحائط الأخير الذي اعتمد عليه المواطن في غزة، في ظل شبه انهيار الحكومة، وعدم قدرتها على تقديم خدماتها بشكلٍ كامل. وهذا يؤكد ضرورة تحديد الصلاحيات بشكلٍ واضح، وتعزيز دور البلديات في القانون والممارسة، لضمان تقديم الخدمات بكفاءة واستمرارية.

أيها السيدات والسادة، إنَّ تجربة بلدية غزة ليست مجرد سردٍ للتحديات، بل هي شهادة على الصمود الوطني والتحدي أمام العدوان المستمر، وعلى قدرة مؤسساتنا المحلية على الاستمرار في أداء مهامها رغم الصعاب، وتأكيد على أهمية التشاركية بين الحكومة والمجتمع المدني، وعلى الدور الحيوي للبلديات في صيانة حقوق المواطنين وتعزيز حياتهم اليومية.

ختاماً، أود أن أؤكد أن هذه التجربة الواقعية تؤكد أهمية: تعزيز استقلالية البلديات، وتوفير الموارد اللازمة، ووضوح الصلاحيات القانونية، واستمرار التنسيق مع لجان الأحياء والمجتمع المدني، وضرورة الاعتراف بالدور الحيوي للبلديات كركيزة أساسية لصمود المجتمع الفلسطيني في ظل كل الظروف الصعبة.

شكراً لكم جميعاً.



أ. طارق الزرو

نقيب المهندسين الفلسطينيين، ورئيس مجمع النقابات المهنية



ما تمر به القضية الفلسطينية يفرض على الجميع تبني علاقة تكاملية وتشاركية مع صنع القرار لمواجهة المخططات الاستيطانية والاحتلالية

”

كلمة نقيب المهندسين الفلسطينيين، ورئيس مجمع النقابات المهنية، المهندس أ. طارق الزرو:

يسعدني ويشرفني أن أكون بينكم اليوم بوصفي نقيب المهندسين الفلسطينيين ورئيس مجمع النقابات المهنية. وأود منذ البداية أن أسلط الضوء على أهمية مجمع النقابات المهنية، هذا الإطار الجامع الذي يضم سبعة من أهم النقابات في وطننا الحبيب: نقابة الأطباء، ونقابة أطباء الأسنان، ونقابة الأطباء البيطريين، ونقابة المهندسين، ونقابة المهندسين الزراعيين، ونقابة الصيادلة، ونقابة المحامين.

حين نتحدث عن هذه التركيبة من النقابات، فإننا لا نتحدث عن مؤسساتٍ مهنيةٍ بحتة. نقابتنا، كما مؤسساتنا الوطنية كافة، هي مؤسسات وطنية قبل أن تكون مهنية، فهي جزء من نسيج هذا الوطن، تتنفس هموم الناس اليومية، وتحمل مسؤولية تتجاوز حدود المهنة إلى فضاء الواجب الوطني.

من هنا، فإن دور هذه النقابات هو دور تكميلي لكل مؤسسات الدولة العاملة، سواء كانت وزارات أو جهات صاحبة قرار. نحن لسنا بديلاً عن مؤسسات الدولة، ولن نكون كذلك، فعلاقتنا بالحكومة وبمؤسسات الدولة هي علاقة تكامل وتشارك، لا علاقة تفاضل أو تنافس.

وفي ظل الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة التي يمر بها شعبنا، لن نسمح لأنفسنا كمجمع نقاباتٍ مهنيةٍ أن تتحول علاقتنا مع أي مؤسسةٍ رسميةٍ إلى علاقةٍ تفاضلية، فنحن شركاء في المسؤولية، وشركاء في مواجهة التحديات. شعبنا، منذ عام 1948 وحتى اليوم، يعيش فصلاً متواصل من النكبات والنكسات والإجراءات الاحتلالية القاسية، لكن ما تمر به قضيتنا الفلسطينية اليوم، وما يتعرض له شعبنا من تدميرٍ للبشر والحجر ولكل مقومات الحياة، يضعنا أمام مرحلةٍ شديدة الخطورة.

ما يقوم به الاحتلال في الضفة الغربية لا يقل خطورة عما يجري في قطاع غزة، فمن جنوب الوطن إلى شماله تتعرض الأرض والإنسان لحملةٍ ممنهجةٍ تستهدف وجودنا وهويتنا.

نرى بأعيننا كيف تنتشر ظاهرة الاستيطان الرعوي بشكلٍ منظمٍ ومتصاعد، وقد يكون مستوطن أو اثنان في منطقةٍ ما، لكن مجرد اقتراب أي فلسطيني من تلك المناطق يستدعي حضور الدوريات الاحتلالية من كل اتجاه.

حتى الظواهر التي كنا نسمع عنها سابقاً، مثل ما يسمى "فتيان التلال"، أصبحت واقعاً ملموساً على الأرض، وكل ذلك يجري ضمن مخططٍ احتلاليٍّ واضح، يستهدف الضفة الغربية وقطاع غزة معاً.

وفي خضم التطورات الأخيرة، سمعنا عن تشكيل أطر إدارية جديدة في قطاع غزة، وهنا يساورنا قلق مشروع من أن تعود تجارب سابقة بصيغٍ ومسمياتٍ مختلفة، بما يشبه إعادة إنتاج روابط القرى تحت أسماء جديدة، وأملنا أن لا يتكرر ذلك، وأن تبقى بوصلتنا الوطنية واضحة في مواجهة أي محاولات لتفكيك وحدتنا.

إن ما تمر به القضية الفلسطينية اليوم يتطلب من الجميع، من أصغر مواطن إلى أعلى مسؤول، مروراً بالنقابات المهنية والوطنية، أن نعزز علاقتنا التكاملية والتشاركية.

يجب أن نكون حاضرين مع أصحاب القرار، لأن المخطط الاستيطاني خطير، فهو لا يستهدف فلسطين وحدها، بل إن الفكر الصهيوني التوسعي، الذي يتحدث عن دولة كبرى تمتد عبر المنطقة، ليس مجرد شعارات، وهناك تجليات لهذا الفكر في محيطنا الإقليمي، وإن كانت في كثيرٍ من الأحيان غير معلنة، وهذا يضع على عاتق كل مؤسسة وكل نقابة مسؤولية مضاعفة، تتجاوز الدور المهني إلى دورٍ وطنيٍّ وسياسيٍّ من الطراز الأول.

هناك أمورٌ بسيطة، لكن جوهرية، نسيناها مع مرور الوقت، ونسيتها أجيالٌ من أبنائنا، وواجبنا أن نعيد التذكير بها، حيث إن الاحتلال لا يعمل بخططٍ قصيرة المدى، بل هو يخطط لعقودٍ طويلة، لخمسين وستين سنة إلى الأمام، وما نراه اليوم هو نتيجة تخطيطٍ بعيد المدى.

حتى على مستوى الثقافة والهوية، هناك استهدافٌ واضح، فترات جبالنا الفلسطينية، أشجار البطم والزعرور والبلوط، تراجعت لتحل محلها أنواعٌ أخرى غريبةٌ عن بيئتنا، هذا ليس مجرد تغييرٍ نباتي، بل هو جزء من تغييرٍ ثقافيٍّ يمس علاقتنا بأرضنا.

اليوم أصبح من الشائع أن نستخدم أسماء فرضها الاحتلال على أماكننا، نسأل بعضنا عن المواقع، فنذكر أسماء المستوطنات، بينما تتوارى الأسماء الفلسطينية الأصيلة، قرى ومناطق عريقة أصبحت مجهولة لدى كثيرٍ من أبنائنا. هذا الواقع يفرض علينا، كلٌّ من موقعه، في النقابات والمؤسسات والهيئات، أن نعيد الاعتبار للثقافة الوطنية، وأن نغذي أبنائنا بالمعرفة الحقيقية بتاريخهم وجغرافيتهم.

تذكيرنا بقضيتنا يجب أن يكون ممتداً من جذورها، لا مرتبطاً بحدثٍ ما، أو مرحلةٍ زمنيةٍ محددة. من منظورنا في مجمع النقابات المهنية، نحن نؤمن بالشراكة مع الجميع، ونذكر أن هناك جوانب لا تستطيع الحكومة تغطيتها بالكامل، سواء بسبب التقصير أو بسبب الضائقة المالية التي تعاني منها، فهذه الضائقة تنعكس على الموظف والعامل وعلى مجمل عجلة الاقتصاد، وهنا يبرز دور النقابات المهنية في سد الفراغات قدر المستطاع.

لسنا في موقع منافسةٍ مع الحكومة، بل في موقع تكاملٍ معها، ونسعى إلى تغطية الثغرات، وإلى تقديم ما نستطيع من دعم مهني ووطني. سنبقى، كنقابات مهنية، في مقدمة الصفوف، نعمل إلى جانب مؤسسات الدولة، نساند شعبنا، ونحافظ على دورنا المهني والوطني في آنٍ واحد.

إن مسؤوليتنا اليوم كبيرة، لكن إيماننا بقدرة شعبنا على الصمود أكبر، بتكاتف الجهود بين المؤسسات الرسمية والنقابات المهنية والمجتمع بكل مكوناته، نستطيع أن نواجه المخططات التي تستهدفنا، وأن نحمي هويتنا وأرضنا ومستقبل أبنائنا. شكراً لكم.



أ. محمد نصار

مدير المجلس التنسيقي للقطاع الخاص



مبادرات القطاع الخاص ليست محركاً اقتصادياً فحسب بل شريك اجتماعي ووطني يساهم في تعزيز الاستقرار والصمود

”

كلمة مدير المجلس التنسيقي للقطاع الخاص محمد نصار:

الحضور الكريم،

لقد أصبح ما يقارب مئة ألف عامل عاطلين عن العمل نتيجة الأزمات الأخيرة، إضافة إلى عدد أكبر من المتأثرين بشكل مباشر أو غير مباشر. هذا الرقم ليس مجرد إحصاء، بل هو حكايات أسر، وقلق بيوت، ومستقبل شبابٍ مهدد.

في هذا الواقع، يبرز دور القطاع الخاص كقوة قادرة على إحداث فرقٍ حقيقي في حياة الناس، حيث إن القطاع الخاص يستطيع أن يلعب دوراً مهماً وحاسماً في توفير فرص عملٍ جديدة، ودعم التدريب والتأهيل المهني، وتنشيط المشروعات الاقتصادية الصغيرة والكبيرة.

وهذا الدور ليس اقتصادياً فحسب، بل هو دورٌ اجتماعي ووطني بامتياز؛ لأنه يساهم في الحد من البطالة، وتحريك عجلة الاقتصاد، وتعزيز الاستقرار والصمود.

نحن لا نتحدث عن قطاعٍ يبحث فقط عن الربح، بل عن شريكٍ وطني يسعى لتثبيت حضوره وقوته على أرض فلسطين، واستيعاب الأيدي العاملة فيها.

بمعنى أوضح وأقوى: إن إنشاء أي مصنعٍ جديدٍ أو منشأةٍ تجاريةٍ جديدةٍ هو بمثابة وتدٍ يُدَقُّ في أرض الوطن، وكل مشروعٍ اقتصاديٍّ هو تثبيتٌ للإنسان على أرضه، ودعمٌ لصموده في وجه التحديات.

وإن سقط هذا القطاع -لا قدر الله- فإن ذلك لن يكون خسارة اقتصادية فقط، بل سيكون سقوطاً عاماً ينعكس على الوطن كله، فالقطاع الخاص هو أحد الأعمدة الأساسية التي يقوم عليها اقتصادنا ومجتمعنا.

لقد خاض القطاع الخاص الفلسطيني تجارب طويلةً وقاسيةً عبر سنواتٍ من الأزمات والطوارئ، وهو بحكم طبيعته الأكثر التصاقاً بالواقع اليومي، والأقرب إلى فهم التحديات العملية على الأرض، فهو جهةٌ مشغلةٌ لآلاف العمال، ومحركٌ رئيسيٌ للاقتصاد، ومتفاعلٌ مباشرٌ مع سلاسل التوريد والأسواق.

إن هذه الخبرة التراكمية للقطاع الخاص جعلت منه لاعباً أساسياً في مواجهة الأزمات.

وقد تجلّى هذا الدور بوضوح خلال الانتفاضتين الأولى والثانية، وكذلك خلال جائحة كورونا، وفي كل تلك المراحل، كان القطاع الخاص محركاً قوياً للصمود، وشريكاً فاعلاً في إدارة الأزمات.

لقد ساهم القطاع الخاص في تمويل الجهود الصحية والإغاثية، ودعم صمود المؤسسات والعمال، واستمر في تقديم الخدمات الأساسية رغم الخسائر الكبيرة التي تكبدها، وذلك بالتكامل مع الإجراءات الحكومية.

وكذلك خلال حرب الإبادة على قطاع غزة، لعبت مؤسسات القطاع الخاص ورجال الأعمال دوراً وطنياً وإنسانياً مهماً، فقد ساهموا في تقديم المساعدات الإغاثية لأهلنا في قطاع غزة عبر القنوات الرسمية والأهلية.

ومن هنا نؤكد أنّ أيّ سياساتٍ عامة، مهما كانت مبنية على أسسٍ علميةٍ أو نظريةٍ متينة، قد لا تكون قادرةً على ملامسة تفاصيل الواقع، أو قابلة للتنفيذ الكامل، ما لم تُصغ بالشراكة مع الفاعلين الحقيقيين على الأرض، وفي مقدمتهم القطاع الخاص.

إن التشاركية بين القطاعين العام والخاص ليست ترفاً ولا خياراً إضافياً، بل هي ضرورة وطنية تفرضها المصلحة العامة، وعلينا أن نجتمع كل الطاقات، وأن نوحّد جهود القطاعات كافة في مواجهة الأزمات.

وأود هنا أن أتحدث عن تجربةٍ عمليةٍ جسّدت مبادرة القطاع الخاص وتحمّله للمسؤولية، فقد أخذ القطاع الخاص على عاتقه العمل والضغط من أجل فتح الجسر على مدار أربع وعشرين ساعة، وجميعنا شاهد المعاناة التي تكبدها المواطنون الفلسطينيون على الجسر، الذي يفترض أن يكون جسر كرامة، لكنه تحوّل في كثيرٍ من الأحيان إلى محطة إزدلال.

أمام هذا الواقع، بادر القطاع الخاص إلى التحرك والضغط والتواصل مع الوزارات والسفراء والحكومة، من أجل العمل على ضمان فتح الجسر بشكلٍ متواصل.

لقد كان هذا التحرك محفوفاً بالمخاطر، وربما ترتبت عليه ردود فعلٍ سلبيةٍ تجاه القطاع الخاص، رغم أن هذا الأمر ليس من صميم اختصاصه.

ومع ذلك، تحمّل القطاع الخاص التكلفة المالية والمعنوية، وأصر على الاستمرار في هذه المبادرة، وكان على رأس هذه الجهود أمين سر المجلس التنسيقي أ. نزار نزار، إيماناً بأن خدمة المواطن مسؤوليةً وطنيةً لا يمكن التراجع عنها. أما فيما يتعلق بأزمة الشيكال التي جرى تحميلها للقطاع الخاص، فمن المهم التوضيح أن القطاع الخاص لا علاقة له بهذه الأزمة، فقد ارتبطت الأزمة بأموالٍ غير مشروعة، وبإشكالاتٍ مصرفيةٍ معقدة، حيث واجهت البنوك تساؤلاتٍ حول مصادر بعض المبالغ المالية.

هذه قضية جانبية لا يجوز استخدامها لتوجيه الاتهام إلى القطاع الخاص أو تحميله مسؤولية ما لا يقع ضمن نطاق عمله. الحقيقة التي يجب أن تُقال بوضوح هي أن القطاع الخاص ليس بخيرٍ كما يظن البعض، وهو يناضل يومياً من أجل البقاء، ويكابر في مواجهة منغصاتٍ خطيرةٍ وأزماتٍ متكررة. لقد تعرض هذا القطاع لاعتداءاتٍ مباشرةٍ من المستوطنين والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، حيث أحرقت جرافاتٌ ومعداتٌ وسياراتٌ ومحاجرٌ وكسارات، كما تعرضت مصانع عدة لهجمات وخسائر كبيرة. ومع كل ذلك، بقي القطاع الخاص متحملاً وصامداً، واقفاً في وجه هذه التحديات.

وفي قطاع غزة، كان القطاع الخاص من أوائل القطاعات التي استهدفت مع اندلاع الحرب، فقد تعرضت المصانع والمنشآت والمكاتب للتدمير، في محاولةٍ واضحةٍ لشلّ الاقتصاد، ودفع المجتمع إلى حالةٍ من العوز والفوضى.

ومع ذلك، استمر رجال الأعمال والمؤسسات في بذل ما يستطيعون لدعم الناس والحفاظ على ما تبقى من مقومات الحياة الاقتصادية.

وفي ختام حديثي، أؤكد أن القطاع الخاص لا يطلب من الحكومة سوى أن تنظر إليه كشريكٍ حقيقيٍّ، لا كمصدرٍ جبابة، أو كجهةٍ يمكن استغلالها.

المطلوب هو علاقةٌ تقوم على الشراكة والثقة المتبادلة، وعلى إدراك أن قوة القطاع الخاص هي من قوة الوطن.

ومن هذا المنطلق، نطرح جملةً من التوصيات التي نأمل أن تحظى بالاهتمام والعمل:

أولاً: إنشاء آلية تنسيق دائمة بين الحكومة والمجلس التنسيقي للقطاع الخاص خلال الأزمات، بما يضمن سرعة الاستجابة وتكامل الجهود.

ثانياً: إشراك ممثلي القطاع الخاص في لجان الطوارئ الاقتصادية، للاستفادة من خبراتهم الميدانية.

ثالثاً: اعتماد المجلس التنسيقي كقناةٍ رسميةٍ للتشاور الاقتصادي، باعتباره إطاراً جامعاً لمختلف الأطر الاقتصادية الفلسطينية.

إنني أؤكد بإصرارٍ أن القطاع الخاص ليس طرفاً ثانوياً في إدارة الأزمات، بل هو شريكٌ حقيقيٌّ في الصمود الوطني، وبتكاتفنا جميعاً، حكومةً وقطاعاً خاصاً ومجتمعاً، نستطيع أن نواجه التحديات، وأن نحمي اقتصادنا ووطننا.

شكراً لكم جميعاً.

أ. فرحة أبو الهيجاء

رئيسة جمعية "كي لا ننسى" في مخيم جنين



اللجان الشعبية في المخيمات تقوم بدورٍ وطنيٍّ وسياسيٍّ وتشاركيٍّ مع الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني

”

كلمة رئيسة جمعية "كي لا ننسى" في مخيم جنين أ. فرحة أبو الهيجاء:

مرحبا بكم جميعاً، كثيرون لم يصلوا إلى المخيمات في شمال الضفة الغربية، ولذلك جئنا اليوم نحمل مخيم جنين إلى هذه المنصة، لنضع صوته ومعاناته أمامكم، على أمل أن تتمكن معاً من إحداث تغييرٍ حقيقيٍّ بوجودكم ودعمكم.

إن دور اللجان الشعبية في المخيمات هو دورٌ حيويٍّ وحساسٌ وضروريٍّ و وطنيٍّ، هذا الدور ليس إغاثياً بالمعنى الضيق، وليس دوراً تقليدياً، بل هو دورٌ وطنيٍّ مرتبطٌ بدور وعمل اللجان الشعبية، التي تعمل تحت مظلة شؤون اللاجئين الممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية.

اللجان الشعبية تمثل خط الدفاع الأول عن اللاجئين، وهي اليوم تتحمل مسؤولياتٍ تفوق قدرتها وإمكاناتها. أكثر من عامٍ مرَّ على النزوح القسري في مخيم جنين، فهذا يعني أن نحو 18 ألف نازح من أبناء المخيم يعيشون اليوم في حالة تشردٍ حقيقية. التشرد هنا ليس وصفاً مجازياً، بل واقعٌ قاسٍ: عائلات بلا مأوى مستقر، موزعة على 32 موقعاً جغرافياً في منطقة جنين. هذا النزوح يعكس حجم المعاناة وحجم الاحتياج، وبيّين في الوقت نفسه مدى أهمية الدور الذي تقوم به اللجان الشعبية في هذه المرحلة.

اليوم، اللجان الشعبية تقوم بأدوارٍ تتجاوز في كثيرٍ من الأحيان أدوار الحكومة وبعض مؤسسات المجتمع المدني. ومع ذلك، نحن لا نطرح هذا الكلام من باب المقارنة أو الاتهام، بل من باب التأكيد على أن المرحلة تتطلب تشاركياً حقيقية. المطلوب أن نكون جميعاً يداً واحدةً لدعم شعبنا، لأن حجم الأزمة أكبر من أن تتحمله جهةً واحدة.

كثيراً ما نردد عبارة "صمود الشعب الفلسطيني"، لكن الواقع الذي نعيشه في المخيمات هو معاناةٌ يوميةٌ ثقيلة. أكثر الفئات تضرراً في هذه الأزمة هن النساء: نساء بلا مأوى مستقر، بلا مصادر دخل، بلا ضماناتٍ للغذاء أو الدواء أو التعليم لأطفالهن. أكثر من 900 عائلة في المخيم كانت تعتمد على مشاريع صغيرة كمصدر رزق، وهذه المشاريع فُقدت بالكامل مع تدمير المخيم.

مخيم جنين اليوم مدمر إلى حد أنه لا يُسمح لأي إنسان بالاقتراب منه، فمداخله الأربعة مغلقة، والمنطقة تحولت إلى ما يشبه الثكنة العسكرية، حتى الاطمئنان على ما تبقى من بيوتٍ وممتلكاتٍ أصبح أمراً شبه مستحيل، إن هذا الواقع يضاعف الشعور بالعجز، ويزيد من حجم المعاناة الإنسانية.

نحن لا ننكر دور المجتمع المدني ولا دور الغرف التجارية، كما لا ننكر أن الحكومة ساهمت في دفع بدل إيجار بيوتٍ لستة أشهر، وهذا أمرٌ يجب إنصافه، لكن الحياة لا تقتصر على إيجار المسكن، فهناك احتياجاتٌ يوميةٌ أساسية: غذاء، ومياه، ورعاية صحية، وتعليم، وأدوية، وهذه المجالات ما زال كثيرٌ منها غير مغطى بالشكل الكافي.

من واجبنا أن نشكر كل من قدم دعماً شخصياً أو ساند اللجان الشعبية في توفير جزء من هذه الاحتياجات، لكن عندما نتحدث عن آلاف العائلات المشردة، وكل عائلة تضم في المتوسط خمسة إلى سبعة أفراد، فإننا نتحدث عن مجتمعٍ كاملٍ محروجٍ من أبسط مقومات الحياة الكريمة.

داخل المخيم، هناك نحو 1800 منزل دُمّر بالكامل، بينما تعرضت بقية المنازل لتدميرٍ جزئيٍّ بالحرق أو الهدم أو التخريب، والمخيم بأكمله تغيّرت معالمه؛ شوارعه وُسعت بالقوة، ومؤسساتٌ عدّة هُدمت، وبيوتٌ كثيرةٌ أزيلت. الهدف الواضح هو تغيير شكل المخيم وملاحم المخيم وطمس هويته، وليس مخيم جنين وحده، بل مخيمات الشمال كلها، وربما يمتد ذلك إلى بقية المخيمات الفلسطينية.

سمعنا كثيراً عن برامج للتشاركية والتكاملية، لكن السؤال المطروح هو: إلى أي مدى تُرجم ذلك على أرض الواقع؟ تجربتنا في المخيم تقول إن التطبيق ما زال دون المستوى المطلوب.

من هذه المنصة، نناشد أصحاب القرار أن يدركوا أننا نمر بأسوأ مراحلنا الاجتماعية والإنسانية والسياسية، ومن دون تضامنٍ حقيقيٍّ بيننا، ومن دون مساندةٍ متبادلة، لن يكون هناك مستقبلٌ آمنٌ لشعبنا.

اللجان الشعبية تقوم اليوم بأدوار تفوق ما يتوقعه كثيرون، وهي لم تبدأ معاناة النزوح الحالية فقط، بل سبقتها سنوات من الاقتحامات والتدمير والانتهاكات المتكررة داخل المخيم.

المعاناة في المخيمات ليست حدثاً عابراً، بل واقعٌ مستمر، وفي الوقت نفسه، لا تقتصر الأضرار على المخيمات وحدها، فالوطن كله متأثر: المدن، والقرى، والأحياء، والتوسع الاستيطاني والضغط اليومية تطول الجميع، سواء في منطقة جنين أو في غيرها. لهذا نحن بحاجةٍ إلى رؤيةٍ وطنيةٍ واضحة، رؤية لا تبقى حبيسة الكلمات، بل تتحول إلى خطط عملٍ ومبادراتٍ مساندةٍ حقيقية.

نحتاج إلى أشخاصٍ مثلكم، قادرين على استيعاب حجم المعاناة، وعلى الحفاظ على الذاكرة التاريخية لقضيتنا.

يجب ألا ننسى معنى أن نكون لاجئين، وألا ننسى أن ما يعانيه شمال الضفة الغربية اليوم قد يمتد إلى الوسط والجنوب غداً.

ما أود تأكيده هو أن الحالة التي يعيشها مخيم جنين ومخيمات الشمال من أصعب ما مرّ علينا. نحن بحاجةٍ إلى دعمكم، ليس فقط بالمساعدات، بل بالأفكار، وبالانتماء، وبالواقف. لم يعد يكفي أن نبقي صامتين تجاه حقوقنا السياسية والإنسانية.

وأعود في الختام لأؤكد أن النساء هن الأكثر تضرراً من هذه الأزمة، وأن أي خطة دعم أو تدخلٍ يجب أن تضعهن في صلب الاهتمام. معاناتهن هي مؤشّرٌ حقيقيٌّ على عمق الجرح الذي يعيشه مجتمعنا.

شكراً لكم.



نقاشات ومدخلات:

وشهد انتهاء الجلسة الأولى والثانية مدخلات من الجمهور شددوا فيها على ضرورة إيجاد حلول واقعية لتعزيز، والعمل الجاد على ذلك، فيما أكدوا أهمية التشاركية مع مختلف مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومة، رغم أهمية الجهود المبذولة، وأن تترجم نقاشات المؤتمر إلى خطة عمل وطنية قابلة للتنفيذ.

التوصيات والبيان الختامي:

وقرأت مسؤولة السياسات العامة - "مفتاح" عهد مرقطن التوصيات النهائية والبيان الختامي للمؤتمر.

البيان الختامي

اختُتمت أعمال مؤتمر "التشاركية والتكاملية كاستراتيجية إدارة حكم في ظل الأزمات- نحو بوصلة وطنية موحدة"، الذي نظّمته المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح"، بمشاركة واسعة من ممثلي الجهات الحكومية، والهيئات المحلية، ومؤسسات المجتمع المدني، واللجان الشعبية، والباحثين والأكاديميين، وبحضور ممثلين عن مؤسسات دولية.

ناقش المؤتمر ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من استهداف لوجوده وقدرته على البقاء والصمود، في ظل حرب الإبادة على قطاع غزة، وتصاعد سياسات الاستيطان والتهجير في الضفة الغربية، بما فيها القدس، مؤكداً أن هذه الأزمات المركبة كشفت تراجع فعالية البنى المؤسسية الفلسطينية، وحدود النموذج المركزي في إدارة الحكم، وعجزه عن الاستجابة المنفردة لاحتياجات المجتمع وحماية النسيج الاجتماعي.

وأكد المشاركون أن التشاركية والتكاملية بين الحكومة والمجتمع المدني والهيئات المحلية واللجان الشعبية لم تعد خياراً إدارياً أو تحسناً إجرائياً، بل ضرورة وطنية وبنوية لضمان الصمود، وتعزيز القدرة على إدارة الأزمات، والحفاظ على وحدة المجتمع والجغرافيا الفلسطينية في مواجهة الهجمة الاستعمارية المتصاعدة.

إن غياب المجلس التشريعي يدفع مؤسسات المجتمع المدني إلى المبادرة إلى التفكير في السياسات العامة، والمساهمة في بلورة تصورات للحكم، وتقديم بدائل عملية تعزز الوحدة الوطنية، وتعيد تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع على أسس تشاركية وتكاملية.

وشدد المؤتمر على أن التجربة الميدانية في الضفة الغربية وقطاع غزة أثبتت أن الهيئات المحلية، واللجان الشعبية، والمؤسسات القاعدية، لعبت دوراً محورياً في حماية المواطنين وتوفير الخدمات الأساسية في لحظات انهيار القدرة الحكومية، وأن تجاهل هذه الأدوار أو احتواءها إدارياً يفاقم الهشاشة بدل الحد منها.

وفي هذا السياق، خلص المؤتمر إلى جملة من التوافقات العامة، أبرزها:

أولاً: تبني التشاركية والتكاملية كسياسة حكومية وطنية

1. تبني مبدأ "الحكم التشاركي التكاملية" كسياسة عامة للمرحلة: إطار وطني جامع، لا خطة تنفيذية مغلقة.
2. التأكيد على وحدة البنى المؤسسية والتشريعية بين الضفة وغزة كمرجعية سياسية وقانونية، ورفض أي صيغ دائمة للتجزئة.
3. التكاملية تقتضي إقرار قاعدة الشراكة الرسمية - الأهلية في تخطيط الأولويات الطارئة، وضمان الخدمات والرقابة المجتمعية، مع احترام الأدوار وعدم الاستبدال.
4. اعتبار حماية المجتمع ومنع التهجير وظيفة حكم مركزية، تُدار بشكل رسمي - أهلي، وبمنطق حقوقي واضح.
5. تثبيت الخطوط الحمراء الوطنية: حق تقرير المصير والدولة، حق حماية المجتمع، رفض نزع السياسة من القضية، ورفض أي ترتيبات تلغي التمثيل الوطني أو تجزئته، مع تعزيز التضامن الدولي على هذا الأساس.

ثانيًا: المساءلة والثقة المجتمعية

1. تعزيز آليات المساءلة المجتمعية بوصفها عنصرًا مكملًا للتشاركية، يضمن العدالة في توزيع الموارد، ويحمي العمل الأهلي من التسييس والاستقطاب، ويضمن استقلاليته، ويسهم في إعادة بناء الثقة بين المجتمع ومؤسسات الحكم.
2. اعتماد سياسة مُعلنة ومُلزمة تحدد إطار وشكل الشراكة بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات العامة، تأكيدًا على دور المجتمع المدني في صياغة وصنع السياسات العامة، والقرارات المتعلقة بالشأن العام.
3. تمكين وبناء قدرات مؤسسات المجتمع المدني في مجالات السياسات العامة، وقواعد الحوكمة الرشيدة، وتعزيز وتطوير أدوات المساءلة المجتمعية.

ثالثًا: تعزيز دور الفاعلين المحليين في إدارة الأزمات

- الاعتراف بالدور المحوري للهيئات المحلية، واللجان الشعبية في المخيمات، خصوصًا في سياقات الطوارئ، والعمل على تطوير تجربتي بلدية غزة واللجان الشعبية في مخيم جنين كنموذجين وطنيين قابلين للتقييم والتطوير والتعميم.
- الانتقال من نهج الاستجابة الارتجالية إلى نموذج إدارة أزمات تشاركي مستدام، يستند إلى التخطيط، وتكامل الموارد، وموائمة التدخلات المجتمعية مع خطط إنفاق عادلة وشفافة.

رابعًا: من فكرة المحافظ إلى استراتيجية المحافظة

- الدعوة إلى إعادة تعريف دور المحافظ، والانتقال من نموذج "المحافظ" كسلطة فردية مركزية إلى نموذج "المحافظة" كجسم مؤسسي تشاركي وتكاملي، يشكل منصة تنسيق بين الحكومة والمجتمع المحلي.
- تبني نموذج مجالس المحافظة بوصفها إطارًا مؤسسيًا جامعًا يضم ممثلين منتخبين عن الهيئات المحلية، ومؤسسات المجتمع المدني، واللجان الشعبية، والقطاع الخاص، بما يعزز المشاركة الشعبية، ويحمي وحدة الجغرافيا الفلسطينية من التفتت.
- تنظيم العلاقة بين المستويات المركزية والمحلية على أساس التكامل الوظيفي وتوزيع الصلاحيات، بما يمنع تحميل المجتمع أعباء الدولة، وفي الوقت ذاته يحول دون توظيف اللامركزية كأداة تفتيت تخدم المشروع الاستعماري.

وأكد المؤتمر في ختامه أن مواجهة الهجمة الاستعمارية المتصاعدة لا يمكن أن تتم عبر أدوات مركزية مغلقة أو مقاربات فوقية، بل من خلال تبني نموذج إدارة حكم وطني، تشاركي وتكاملي، يقوم على الشراكة، والاعتراف المتبادل بالأدوار، وتفعيل البنى الاجتماعية الحيّة، ضمن إطار وطني جامع يحمي وحدة المجتمع والجغرافيا، ويعزز الصمود الفلسطيني.

وتؤكد "مفتاح" التزامها بمواصلة هذا النقاش، انطلاقًا من حرصها على الإسهام في تعزيز الحوار الوطني. حيث أن "مفتاح" لا تطرح نفسها بديلًا عن أي جسد تشريعي أو تنفيذي، ولا تسعى إلى استبدال دور أي من الفاعلين السياسيين، إلا أنه ونظرًا لأهمية السياق الحالي والمخاطر التي تواجه قضايانا، تحرص "مفتاح" على الالتزام ببوصلة وطنية جامعة تعزز الحوار بين الفلسطينيين.

وتتطلع "مفتاح" إلى البناء على مخرجات المؤتمر في المستقبل، والعمل على تحويلها إلى مسارات سياساتية وحوارية مستدامة، بما يسهم في الدفع نحو تبني الحكومة الفلسطينية سياسة تشاركية وتكاملية في إدارة الحكم، ويؤسس لنموذج إدارة محلية يعكس إرادة المجتمع، ويحمي وحدته في واحدةٍ من أكثر المراحل خطورة وتعقيدًا في التاريخ الفلسطيني المعاصر.



@miftahpal
www.miftah.org

